الفصل السادس

نمط استيطاني جديد

مقدمة

بقي النمط الأول للاستيطان الجماعي بصفته القبلية الذي تحدّثنا عنه في السابق القوة المهيمنة في صياغة البناء الاجتماعي والديمغرافي في اليمامة، وفي باقي أنحاء نجد، إلى ما بعد القرن ٢هـ/ ٨ م بمدة طويلة، أي زمن الخلافة الأموية. وتقول بعض المصادر من القرن ٣هـ/ ٩م بأن القرى الرئيسة في إقليم الوشم يملكها ويقطنها بنو امرئ القيس من قبيلة تميم. وهذه القرى هي ثرمدا وذات غِسْل ومرات وأُشَيقر وأُثيفية والشقرا والقُصَيبة[1]. وكانت الوشم دائماً هي الموطن الحصري لقبيلة تميم. ويبدو أنّ هذه القبيلة احتفظت ببداوتها إلى وقت حروب الرِّدّة[2]. لكنّ رواية الأصفهاني تشير إلى أنّ بعض بطون هذه القبيلة على الأقل عاشت حياة مستقرّة في الوشم في موطنها الأصلي بحلول القرن ٣هـ/ ٩م. على أنّ المهم في هذه الرواية شهادتها التوثيقية بأنّ تلك القرى «امتلكتها واستوطنتها» في الوقت نفسه قبيلة واحدة، ما يشير إلى أنّ الاستيطان في هذا الإقليم كان لا يزال جماعياً وقبلياً إلى القرن ٣هـ/ ٩م. من جانبه يروي ياقوت (ت. ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م) من القرن ٧هـ/ ١٣م عن بدوي من الوشم

(١) Mohamed A. Al-Freih, «The Historical Background of the Emergence of Muhammad Ibn 'Abd al-Wahhâb and his Movement,» (Thesis, Ph. D., University of California, Los Angeles, 1990), pp. 86-87.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٦.

قوله: «إن الوشم خمس قرى عليها سور واحد من لبن. وفيها نخل وزرع لبني عائذ لآل مزيد، . . . والقرية الجامعة فيها ثرمداء وبعده شقراء وأشيقر وأبو الريش والمحمدية. . . »[٣] والسور الذي ذكره الأعرابي لأسباب دفاعية، وإذا صح ما نقله ياقوت عنه حول هذا الموضوع، فإنه يزيد من تأكيد الطبيعة الجماعية للاستقرار آنذاك. لكن عبد الله بن خميس لا يرى، كما رأينا، أنه كان من الممكن أن تكون خمس قرى داخل سور واحد. وهو ينطلق في ذلك، من أنّ السائد في نجد هو أن لكل مدينة أو قرية سورها الخاص بها. لكن ربما أن الاستقرار الجماعي للقبيلة حتى القرن ٧هـ تطلّب مثل هذا السور الجماعي في منطقة الوشم. المهم أنّ ما يقوله ياقوت عن أنّ الوشم كانت موطناً لتميم مؤشر آخر على أنّ نمط الاستيطان الجماعي كان لا يزال فاعلاً حتى بدايات القرن ٧هـ.

وتحكي روايات أخرى عن مقاطعات أخرى في نجد قبل القرن ٩هـ/ ١٥م الشيء نفسه تقريباً بشأن نمط الاستيطان في نجد. من ذلك أن الهمداني ـ الذي عاش في القرن ٤هـ/ ١٠م ـ تحدث بشيء من التفصيل عن استيطان عدة قبائل في إقليم الأفلاج، وجميعها تنتسب إلى جماعة بني عامر بن صعصعة. وعلى ما ذكر هذا الجغرافي المعروف بلسان اليمن، كانت قبيلة «الحريش في واد من الفلج (الأفلاج) يقال له الهدار فيه نخل وزرع على آبار وسوان من الإبل، . . . وبالهدار حصن موسى بن نمير الحرشي، وحصن أبي سمرة، وحصن زلّ عني اسمه. وأما (قبيلة) قشير فهي بالمذارع وبه الحصون والنخل والزرع، والسيح يجري تحت النخل، . . .». ومؤدّى ما يقوله الهمداني أنّه كان في الأفلاج بلدات عديدة انتشرت فيها بساتين النخيل، وراجت فيها سوق قوية التحصين. وكانت تحمي البلدات «حصون مبنية ضخمة»[٤]. وهذه أمارات من القرن ٤هـ، تشير إلى وجود مجتمع مستقرّ منذ زمن طويل. لكنّ الهمداني في وصفه للأفلاج تحدّث عن مناطق تابعة في زمنه للقبائل، وعن مجتمع يتّبع

(٣) شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، تحقيق محمد أمين الخانجي، ٨ ج (القاهرة: جمالي وخانجي، ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ج ٨، ص ٤٢٤.

(٤) الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، ط ٢ (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ٢٧٢.

الولاءات القبلية. وهو ما يعزّز على العموم فرضية أن الاستيطان الجماعي القبلي كان هو النمط الاستيطاني الرئيس في نجد في ذلك الزمن.

لا نعرف على وجه التحديد متى بدأ النمط الاستيطاني الجماعي المبكر بالانحلال، مفسحاً المجال أمام النمط الجديد أو المتأخر. لكن بما أن ياقوت الحموي صاحب **معجم البلدان** عاش حتى أوائل القرن ٧هـ/ ١٣م، وقال في السطر الأخير من معجمه بأنّه فرغ من مسوّدة هذا الكتاب في العشرين من صفر سنة ٦٢١هـ/ ١٢٢٣م، فإنّ هذا يوحي بأنه من أواخر من كتبوا عن نجد في المؤلّفات الكلاسيكية، وسجّل في كتاباته هذه ما يؤكد استمرار نمط الاستقرار الجماعي حتى بدايات القرن ٧هـ. ومن حيث إن بداية نمط الاستقرار المتأخّر أو النمط الانتشاري، كان قد بدأ على أغلب الاحتمالات وفقاً لما جاء في المصادر النجدية المحليّة عن موجة مختلفة من عمارة المدن ابتداء من القرن ٨هـ/ ١٤م، فإنه يمكن القول إنّ النمط الجماعي المبكر من الاستقرار استمر حتى ربّما أواخر النصف الأول أو بدايات النصف الثاني من القرن ٧هـ/ ١٣م. والأمر الذي لا لُبْس فيه هو أن عملية الاستيطان في نجد اتخذت بعد القرن ٨هـ/ ١٤م طابعاً مختلفاً تماماً عن طابع العملية ذاتها في أثناء النمط الجماعي. لقد أضحت السمة الأبرز للنمط الاستيطاني الجديد أو المتأخّر هي افتقاده للأساس القبلي الذي كان يتسم به النمط السابق. ولذلك بدأ الاستيطان في النمط المتأخر يحدث لأول مرّة خارج الأطر الاجتماعية والسياسية للقبيلة. ومن الطبيعي أن أُسراً أو جماعات من الأسر (عشيرة)، تنتمي إلى قبيلة واحدة استوطنت غالباً بمفردها، حتى في إطار النمط الجديد. ومن البدهي أيضاً أنّ الأسر التي استوطنت حديثاً كانت تحبّذ اللحاق بأسر أخرى من القبيلة ذاتها أو حتى من العشيرة ذاتها التي تنتمي إليها وقد حصل هذا في حالات عديدة(٥). لكنّ الأهم من ذلك هو النمط

(٥) كما في بلدة التوَيم، وحرمة في منطقة سُدَير. انظر: حمد بن محمد بن ناصر بن لعبون، **تاريخ حمد بن لعبون**، ط ٢ (الطائف: مكتبة المعارف، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص ٩٤ ـ ٩٦ و٩٨ ـ ٩٩. انظر أيضاً: إبراهيم بن صالح بن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)**، نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، ص ٢٩ ـ ٣١.

السائد للاستقرار، وليس حالات معيّنة لهذا الاستقرار. من هنا تجدر الإشارة إلى أنّ الاستيطان المتأخّر لم يعد مقصوراً على أفراد من قبيلة واحدة كما كانت الحال في الماضي. بل على العكس، أصبحت البلدات أو المستوطنات في مراحلها المبكرة، مفتوحة للاستيطان أمام أناس مختلفين من قبائل مختلفة[٦]. كما إن الأشخاص الذين لا ينتمون إلى قبيلة معيّنة، أو يُظَنّ أنهم كذلك (الخضيريون)، أقاموا بسائر البلدات، ولا يوجد ما يشير إلى أنهم اتبعوا نمطاً استيطانياً خاصاً بهم. زد على ذلك أنّه بخلاف النمط الأول عندما لم يكن الناس يستوطنون غير الموقع الذي استوطنته قبيلتهم؛ بات أفراد القبيلة ذاتها في النمط الجديد موزَّعين، ضمن إطار العائلة، على بلدات مختلفة وفي أقاليم مختلفة من نجد[٧]. من الأمثلة على ذلك بلدة أُشَيقر القديمة، كنّا قد ذكرنا أنّه لما كانت أُشيقر في إقليم الوشم، فقد كانت تعود ـ كموقع للاستيطان ـ إلى قبيلة بني تميم التي استوطنتها مثلها في ذلك مثل بقية بلدات الوشم. في المصادر المحلية التي تأتي متأخرة عن المصادر الكلاسيكية، وهي مصدر المعلومات عن نمط الاستقرار المتأخر، تروي لنا أنه في

(٦) ابن عيسى، المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٣٣. يتحدّث ابن عيسى هنا عن بلدة المجمعة. تأسست البلدة في سنة ٨٢٠هـ/ ١٤١٦م. وبناء على طريقة ابن عيسى في وصف تأسيسها واستيطانها في ذلك الزمن البعيد، يظهر أنّ المجمعة إحدى أروع الأمثلة على بلدة استوطنتها قبائل عديدة في نجد. وفي اسمها دلالة على ذلك لأنّه يعني «المكان الذي يجتمع فيه الناس، أو تتقارب فيه أشياء مختلفة». وعلى ما ذكر ابن خميس، يرجِّح أنها حملت هذا الاسم لأن السواقي تجتمع فيها، وربما «لأن الأسر المنتسبة إلى قبائل مختلفة بدأت بالتجمّع فيها في زمن تأسيسها». انظر: عبد الله بن محمد بن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ٢ ج، ط ٢ (الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ج ٢، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤. وهناك حالة مشابهة وهي بلدة أُشَيقر في منطقة الوشم. إنها حالة مشهورة في المصادر المحلية، وسبق أن أشرنا إلى أن أشيقر كانت ملكاً حصرياً لقبيلة بني تميم إلى القرن ٦هـ/ ١٢م. لكنّ المصادر المحلّية تحكي لنا أنه قبل القرن ٨ هـ/ ١٤م، أضحت البلدة موطن أسر من قبيلتي تميم وبني وائل. وعلى ما ذكر ابن لعبون، ازداد عدد أفراد الأسر المنتسبة إلى بني وائل إلى حدّ استشعار جيرانهم التميميين بنذر الخطر، ممّا أدّى إلى استيلاء بني وائل على البلدة. لذلك، دبّر التميميون حيلة مكّنتهم من طرد أسر بني وائل كافة من البلدة. انظر: ابن لعبون، المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٦.

(٧) نزلت أسر بني وائل التي أرغمت على الرحيل عن بلدة أشيقر في بلدة التوَيم أولاً في منطقة سُدَير ثم توزعت وانتشرت في البلدات المختلفة في منطقتي سدير والقصيم. انظر: ابن لعبون، المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ١٠٤.

وقت ما قبل القرن ٨هـ/ ١٤م، أصبحت هذه البلدة موطناً لأُسر تنتسب إلى قبيلتي تميم وعنيزة[٨]. وهذا تغير ديمغرافي يعكس بالضرورة تغيراً في نمط الاستيطان.

المهم، وكما سنبيّن في موضع لاحق من هذا الفصل، من الواضح أنّ نمطاً استيطانياً جديداً قد تبلور بشكل كامل بعد القرن ٨هـ/ ١٤م. بعد هذا التاريخ أصبح التباين بين النمط الاستيطاني الأول أو المبكر والنمط الجديد أو المتأخّر، صارخاً إلى درجة أنّه لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها. فإذا كان الاستيطان في النمط الأول قبلياً جماعياً، فإنّه في النمط المتأخر أصبح يحدث بمعزل عن القبيلة. ونتيجة لذلك، وهذا مؤشر مهم، بدأت مؤشرات تصدّع التركيبة القبلية تتزايد مع استمرار عملية الاستقرار وما يحيط بها، ويترتب عليها من تغيّرات اجتماعية وسياسية متدرجة، لكنها كبيرة في حجمها، وفي تأثيرها. ومن علامات ذلك أنّ القبيلة في الحواضر الجديدة تفكّكت إلى أسر وعشائر متفرّقة، وبدأ يتشكل نوع من المزاج الاجتماعي الذي ينفر من البدوي (المرجع الأول للقبيلة)، مع الإدراك بأنّه لا يمكن الاستغناء عن هذا البدوي. لقد عرف النمط المبكر وتميّز بأنّه جماعي، أما النمط المتأخّر فسيعرف بطابعه الانتشاري، مُظهراً كل علامات عملية التحضّر، ولذلك سنسميه «نمط الاستيطان الحضري».

المعالم الأولية

ذكرنا سابقاً أننا لا نعرف، من الناحية التاريخية، متى بدأ نمط الاستيطان الأول بالتحوّل إلى عملية استيطان حضرية. لكنّ من الواضح أن الاستيطان كان مستمراً من دون توقّف كما تُظهر الإشارات المتكرّرة في المصادر الجغرافية والتاريخية التقليدية، والتي تتحدث عن مدن وقرى ومواقع زراعية في اليمامة منذ وقت مبكر. ومن الواضح أيضاً أن بعضاً من تلك المستوطنات اختفى لأن أسماءها لم تعد موجودة الآن، كما إن مواقعها لم تعد معروفة حتى للمختصين المعاصرين في تاريخ نجد

(٨) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤.

وجغرافيتها؛ حيث نجد في **معجم اليمامة** ـ وهو مصدر حديث ـ سرداً مسهباً لسائر المواقع والأماكن الجغرافية في اليمامة. وقد قدم عبد الله بن خميس في هذا المعجم مادة تاريخية وجغرافية لأسماء تلك المواقع والأماكن كافة بما فيها المواقع المندثرة. وفي ما يختصّ بالمواقع المندثرة، يختم حكايته عن كل منها بعبارة قياسية مثل قوله عن «النعمية» التي في أعلى «الدرعية» ولا أرى النعمية إلا ما يسمّى الآن بـ «العلب». أو قوله عن قرية «نقيد» في اليمامة: «ونحن لا نعرف اليوم باليمامة علماً يحمل هذا الاسم»[٩]. لذلك يمكننا الافتراض بأنّ الاستيطان كان عملية مستمرّة، خلال المدّة الممتدّة ما بين القرن ٦هـ/ ١٢م، والقرن ٨هـ/ ١٤م. هل حصل تغيّر في طبيعة الاستيطان خلال هذه المدة؟ بناء على ما يقوله ياقوت صاحب **معجم البلدان** عن المواقع الجغرافية في اليمامة لا يبدو أن تغيراً قد حصل للطبيعة الجماعية للاستيطان قبل القرن ٨هـ/ ١٤م.

لا يُتوقع، في العادة، أنّ تغيراً بالحجم الذي يؤدّي إلى تحوّل في طبيعة عملية استيطانية عفويّة امتدت لقرون سيحدث دفعة واحدة أو أن يبدأ في كل مكان في زمان واحد وإنما لا بد من أنه كان تدريجياً وأنه بدأ في بعض أقاليم نجد، قبل بعضها الآخر. كانت بعض الأقاليم، مثل العارض، مسرحاً لحياة مستقرّة وطيدة بحلول القرن ٧م، قبل زمن طويل من دخول مناطق أخرى العملية ذاتها. في مثل هذه الحالة، من المهم أن نبحث عن العلامات الأولية التي تدلّ على حدوث تغيّر بدرجة معيّنة في النمط الاستيطاني الجماعي المبكر، لتكون مؤشراً على أنّ الاستيطان بدأ بالفعل يفقد خصائصه القبلية، واكتساب مزايا النمط الحضري. بهذه الطريقة، سيكون بمقدورنا تكوين فكرة على الأقل عن زمن حدوث تغيّر في العملية الاستيطانية على وجه التقريب، والعوامل أو القوى المحرّكة التي أطلقت عملية التغيير تلك.

وقد تقدّمت الإشارة إلى أولى هذه العلامات في الفصل السابق، وهي التغيّرات السياسية التي حدثت في اليمامة عقب ضمّها إلى الدولة

---

(٩) الاقتباس منقول عن مثال، في: ابن خميس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ و٤٣١.

الإسلامية؛ حيث لاحظنا مثلاً أنه في سنة ٦٠هـ/ ٦٨٠م، وهو الزمن الذي شهدت فيه الخلافة الأمويّة حالة من عدم الاستقرار السياسي عقب وفاة مؤسّسها معاوية بن أبي سفيان، أشعل زعماء قبيلة بني حنيفة سلسلة ثورات على الأمويين في ما يظهر أنّه كان محاولة لاستعادة استقلالهم السياسي. في هذه المرة، كان يبدو ضعف الطابع القبلي للتوجّه السياسي لبني حنيفة، وارتفاع درجة تماهي هذا التوجّه مع الثقافة الإسلامية العالمية. وكما ذكرنا سابقاً، أخذ ذلك شكل الثورات التي أُشعلت في سياق حركة الخوارج الراديكالية، وبالتالي أُشعلت باسم «الأيديولوجيا الليبرالية» لتلك الحركة. ولئن تبيّن أنّ هذه الأيديولوجيا لم تصل إلى مرحلة التطبيق على أيدي بني حنيفة في اليمامة، فهو مؤشّر بلا شك على ابتعاد ثقافة بني حنيفة، من الناحية النظرية، عن الطابع القبلي والحصري في ميولها السياسية. في الواقع، تجاوز حكمُ بني حنيفة لأول مرة حدود اليمامة تحت قيادة نجدة بن عامر الحنفي بين عامي ٦٦ و٧٣هـ/ ٦٨٥ و٦٩٢ م ليشمل أغلب الجزيرة عدا مكة المكرمة والمدينة المنورة[١٠]. تشير «الأيديولوجيا الليبرالية» لقبيلة بني حنيفة والتوسّع الجغرافي لحكمها إلى أنها كانت في طور الانسلاخ عن ماضيها عندما كانت عمليةُ تكوين الدولة في اليمامة ضيقة الأفق، وحصرية في توجّهها السياسي. لكنّ النجاح السياسي لهذه القبيلة لم يعمّر طويلاً، إذ إنها استعادت السيطرة على منطقتها في سنة ١٢٦هـ/ ٧٤٤م عقب طرد الوالي الأموي، وتمكّنت من المحافظة على سيطرتها السياسية على اليمامة إلى سنة ١٣٢هـ/ ٧٥٠م، وهي سنة سقوط الخلافة الأموية ونهاية حكم بني حنيفة في اليمامة على يد الثورة العباسية[١١]. واللافت أن بني حنيفة لم يعاودوا الظهور على مسرح الأحداث السياسية في الجزيرة العربية على شكل وحدة قبلية موحدة بعد ذلك.

في أواسط القرن ٣هـ/ ٩م، حدث تطوّر سياسي بارز في اليمامة لم يُعرف له في التاريخ مثيل. ففي أعقاب تراجع الحكم العباسي هناك،

(١٠) حمد الجاسر، **ابن عربي: موطد الحكم الأموي في نجد** (الرياض: المؤلف، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ص ٩٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

استولت أسرة عرفت لاحقاً ببني الأُخيضر على الحكم في اليمامة في سنة ٢٥٣هـ/ ٨٦٦م[١٢]. ويقال إنّ حكم هذه الأسرة استمرّ مئتي عام ونيّف إلى سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م وفقاً لبعض الروايات[١٣]. كان ذلك بالفعل تطوّراً استثنائياً ومثيراً؛ لأنّ أسرة ليست من اليمامة ولا من نجد وتنتمي إلى المذهب الشيعي الزيدي[١٤]، وهو مذهب غريب عن الثقافة الدِّينية لأهل اليمامة، استطاعت مع ذلك أن تحكم هذه المنطقة بشكل مستقل عن الحكم المركزي وتتحدّاه طوال أكثر من قرنين. أضف إلى ذلك أنّ أجداد بني الأخيضر ينتسبون إلى قبيلة قريش[١٥]، وهي القبيلة نفسها التي أمضت قبيلةُ بني حنيفة حياتها في محاربة هيمنتها على اليمامة. لا يمكن الاستنتاج من ذلك سوى أن أسرة بني الأخيضر ما كانت على الأرجح لتُحكِم قبضتها على اليمامة طوال تلك المدة لولا مؤازرة مستمرّة من بعض السكان المحليين، على الأقل. وإذا كان هذا ما حصل حقاً، فإنّه يتعيّن على المرء طرح السؤال البدهي الآتي: «من أين جاء هذا العون، وماذا كان يعنيه وقتئذٍ؟ يمكن استنباط أحد الأجوبة المحتملة من حقيقة أن نسب بني الأخيضر يرجع إلى الإمام علي بن أبي طالب ابن عمّ النبي (ص)»[١٦]. ربما إن نسب هذه الأسرة و/أو مصداقيتها الدِّينية المرتبطة على نحو ما بهذا النسب، أكسبها مؤازرةَ أهل اليمامة أو بعضهم. وعندما تقارن هذا

---

(١٢) ابن خميس، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٢. لا يوجد إجماع على تاريخ استيلاء أسرة بني الأخيضر على اليمامة. لكن نزار عبد اللطيف ذكر أن الاستيلاء تم في سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م. انظر: نزار عبد اللطيف، «إمارة بني الأخيضر في اليمامة،» **مجلة كلية الآداب** (جامعة بغداد)، السنة ٢١، العدد ٢ (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧)، ص ١٢٩. كما حدّد عبد الله العسكر التاريخ نفسه. انظر: Abdullah Alaskar, «History of Banu Al-Ukhaydhir Dynasty in Al-Yamama,» *Dirasat* (University of Jordan Bulletin), vol. 23, no. 2 (August 1996), p. 362.

يعكسُ الخلاف حول تأريخ إقامة دولة بني الأخيضر طبيعة المعطيات المتاحة عن اليمامة خلال تلك المدة، وحول هذه الأسرة على الخصوص. أصبحت اليمامة كياناً منفصلاً ومستقلاً منذ إقامة تلك الدولة بما أن الخلافة العباسية كانت غارقة في صراعاتها الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، كان بنو الأخيضر من الشيعة، لذلك ربما أضحت متابعة التطوّرات في اليمامة قليلة الشأن في نظر المؤرخين المسلمين. لكنّ انعزال هذه الأسرة لافت للنظر أيضاً.

(١٣) ابن خميس، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٣.

(١٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٢. انظر أيضاً: Alaskar, Ibid., p. 361.

(١٥) ابن خميس، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٢.

(١٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٢.

المشهد بما كانت عليه اليمامة تحت هيمنة بني حنيفة قبل الإسلام، وفي صدر الإسلام، فإنه لا يسع المرء في هذه الحالة إلا أن يفترض بأن الرؤية القبلية القديمة لهذه المنطقة كانت تمرّ في القرن ٣هـ/ ٩م بحالة انحسار أمام الثقافة الإسلامية والمؤسسات الإسلامية القوية. وتغيّر الرؤية القبلية، إذا كان هذا ما حصل فعلاً، لا بد من أنه على علاقة بتغيّرات حصلت في البنية الاجتماعية لمجتمع اليمامة، وهو ما ينطوي بدوره على أنّ نمط الاستيطان في هذه المنطقة قد بدأ في ذلك الوقت، وربما قبل هذا الوقت، يفقد صفته كاستيطان جماعي قبلي، ليصبح أقرب إلى استيطان انتشاري (غير جماعي) وإلى عملية تحضر.

هناك إشكالية في مثل هذا التفسير، وهي انتفاء ما يشير إلى وجود للتشيع بأي صورة في اليمامة قبل القرن ٣هـ/ ٩م ليكون مبرراً لقبول الناس بحكم بني الأخيضر. كما لا يوجد أي أثر للمذهب الشيعي بعد سقوط حكم هذه الأسرة. في الواقع، إحدى المزايا البارزة لحكم بني الأخيضر هي فقدانهم للحماسة الدِّينية لنشر معتقداتهم في مجتمع اليمامة[١٧]. في الظاهر، وعلى السطح، يدلّ ذلك على الأقل أنه لم يكن للدِّين شأن عظيم في موقف أي من الطرفين. وكون بني الأخيضر من الشيعة لم يمنع أهل اليمامة من القبول بهم حكاماً عليهم. لكن السؤال: هل قبلوهم بالفعل؟ أم أنهم أرغموا على قبولهم؟ الحقيقة أن كلا الاحتمالين يؤيد أن البنية القبلية، وتبعاً لذلك الرؤية القبلية لليمامة حصل لها تغيّر ملحوظ بعد ثلاثة قرون من انضمامها إلى الدولة الإسلامية. من جانبهم لم يسعَ بنو الأخيضر إلى فرض مذهبهم الدِّيني على أهل اليمامة أيضاً أو هكذا يبدو. والظاهر أنه كان لموقف كل من الطرفين دوافع سياسية، لكنّ كل ما تقدّم يبقى في إطار الاحتمالات النظرية التي يمكن أن تساعد في فهم كيفية بسط بني الأخيضر حكمهم على اليمامة، من دون توافر أي دليل يؤكّدها. بناء على ما تقدّم، وفي ظلّ غياب معطيات كافية، يبدو أنّه لا خيار لنا سوى القناعة بالمضامين النظرية لحقيقة دولة بني الأخيضر الثابتة والمؤكّدة تاريخياً في اليمامة.

---

(١٧) Alaskar, Ibid., p. 364.

يرى بعضٌ أنّ أهل اليمامة آزروا بني الأخيضر؛ لأنهم كانوا ميّالين دائماً إلى معارضة الحكم المركزي(١٨). ولذلك ربما إنهم عدّوا هذه الأسرة المتمرّدة وسيلة لتحقيق طموحهم إلى الاستقلال الذي انتظروه طويلاً. وقد استُدلّ على ذلك بهامشية دور الدِّين في إصرارهم على تحقيق ذلك الطموح(١٩). لكنّ هذا الرأي لا يأخذ في الحسبان الأساس الاجتماعي (القبلي) لطموح بني حنيفة إلى الاستقلال، ولا التغيرات التي لا بدّ من أن الطرفين عايشوها بمرور الوقت. فأن تكون مستقلاً سياسياً لا يعني انتفاء خضوعك لحكم أحدهم أو الخضوع لجماعة في الخارج. وحقيقة أن أسرة من خارج اليمامة حظيت بقبول أهل المنطقة، كما يظهر، تشير إلى أنّهم لم يعدّوا تلك الأسرة غريبة، مع أنّهم كانوا سيفعلون خلاف ذلك لو أنّ بني حنيفة كانوا في أوج سلطتهم. بناء على ذلك، يظهر أن أمراً جللاً غيّر مشاعر هؤلاء الناس في المنطقة وهي مشاعر متأججة وبخاصة قبل ظهور الإسلام. ولمّا كانت هذه المشاعر يحرّكها الانتماءُ القبلي، ينبغي أن يعكس تغيّرُها تغيّراً في ذلك الانتماء أيضاً. كانت قبيلة بني حنيفة المحلية تجسّد طموح أهل اليمامة إلى الاستقلال قبل ذلك. والواضح أن ذلك تغيّر لأنّ النفوذ السياسي لبني حنيفة انحسر حتى قبل وصول بني الأخيضر، وما إقامة دولتهم سوى شاهد على تردّي النفوذ السياسي لبني حنيفة وقبول أهل اليمامة، وبخاصة بنو حنيفة، بأن تتحقّق طموحاتهم على أيادي أسرة غريبة، يعني أنّ هؤلاء الناس قاموا بخطوة سياسية نحو تحقيق هدف سياسي دونما اكتراث للبُعد القبلي أو البُعد الإقليمي.

كنا قد ذكرنا في الفصل السابق أن الثورات المتكرّرة التي أشعلتها قبيلة بني حنيفة إلى مستهلّ القرن ٢هـ/٨م جاءت نتيجة سياسة القبضة الحديدية التي انتهجها الولاة الأمويون في اليمامة، وهي سياسة عرّضت سكان تلك المنطقة لقمع اقتصادي وسياسي. وهذا يُظهر النمط المعتاد عندما تكون منطقةٌ نائية جزءاً من إمبراطورية كبيرة مثل دولة الأمويين أو العباسيين، حيث تُفرض على المنطقة، مثل اليمامة في هذه الحالة،

---

(١٨) عبد اللطيف، «إمارة بني الأخيضر في اليمامة،» ص ٣٦٢ و٣٦٤.

(١٩) Alaskar, Ibid., pp. 362-364.

ضرائب ثقيلة من دون الحصول على أي مكاسب اجتماعية أو اقتصادية في مقابل ذلك. وعلى سبيل المثال، قدّر أحد الجباة لدى الحكومة العباسية في بغداد الضرائبَ التي حصّلتها الحكومة من اليمامة بخمسمئة وعشرة آلاف دينار، وهذا مبلغ ضخم جُبي من منطقة تُركت في النهاية تدبّر أمورها بنفسها، ولذلك بقيت نائية ومعزولة[٢٠]. في هذه الحالة، لم يكن التطلّع إلى الاستقلال ليبقى قبلياً حصراً، بل لا بدّ من أنه اكتسب أبعاداً اقتصادية وسياسية خارج إطار القبيلة. فقد يحمل الاستقلال في هذه الحالة معاني متنوعة مثل التحرّر من سياسة القبضة الحديدية التي تتبعها الدولة، والتخلّص من عبء الضرائب الثقيلة وامتلاك القدرة على المحافظة على الأملاك وتأمين متطلبات الحياة الأساسية[٢١].

يتبين، بالتالي، استحالة أن تكون الهويةُ والرغبة في الاستقلال قضيةً معزولة، بل كانت جزءاً من سياق اجتماعي وسياسي أوسع. كما كان التغيّر الذي طرأ على الرؤية القبلية في اليمامة، وعلى الأساس القبلي الذي تستند إليه، جزءاً من عمليات أوسع نطاقاً اشتملت على جملة من عوامل وقوى محرِّكة تبلورت في الوقت عينه. ربما إنّ الأهم من ذلك كلّه في هذا السياق هو التغيّر في التركيبة الديمغرافية في اليمامة. ذلك أن قبيلة بني حنيفة لم تعد بحلول القرن ٣هـ/٩م الجماعة الوحيدة التي استقرّت في هذه المنطقة (كما سيأتي)، كما انحسر نفوذها السياسي بفعل خسارتِها في حروب الرِّدّة، وثوراتِها المديدة على الحكم المركزي في الخلافة الأموية، ونزاعِها المستمرّ مع القبائل البدوية في

---

(٢٠) الجابي هو قدامة بن جعفر. انظر: Uwaidah M. Al Juhany, «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries,» (Thesis, Ph. D., University of Washington, 1983), p. 77.

لم يُذكر إن كان ذلك المبلغ يُجبى سنوياً، لكن بما أنه وصف بأنّه جباية، لا بدّ من أنها سنوية، ولا سيما أنّها كانت «عائداً كبيراً».

(٢١) انظر تحليل الجاسر للأسباب الكامنة وراء هذه الثورات المستمرة على الأمويين. اعتمد الجاسر على القصائد الشعرية العائدة إلى ذلك الزمن لتبيان الدوافع الاقتصادية والسياسية لتلك الثورات. وفي هذا السياق، سعى الجاسر إلى صرف تحليل تلك الحقبة من تاريخ نجد بعيداً عن مذهب الخوارج الذي يقال إنه السبب الوحيد أو حتى الرئيس لاشعال تلك الثورات. وهو يصرّ على أنه بعد المعاينة الدقيقة، لا شيء في المصادر التقليدية يؤازر مقولة أن قادة تلك الثورات كانوا من الخوارج. انظر: الجاسر، **ابن عربي: موطد الحكم الأموي في نجد**، ص ١٤ ـ ٣٥.

محيط اليمامة[٢٢]. وبعد انقضاء أكثر من مئتي عام على ضمّ مجتمع اليمامة إلى كنف الإسلام، لا بدّ من أنه انصهر في النظام الاجتماعي والسياسي الإسلامي الأكثر انفتاحاً وشمولية، وبالتالي، الأكثر تسامحاً مع التنوع القبلي مما كان عليه مجتمع اليمامة قبل ذلك.

تتفق أغلب المصادر على أن دولة بني الأخيضر سقطت، في وقت قريب، من أواسط القرن ٥هـ/ ١١م[٢٣]. لكن، ما الذي يجعل من هذه الدولة موضع اهتمام خاص؟ تبدو أهمية هذه الدولة في أنّ حكم هذه العائلة شكّل نقطة تحوّل في ما يتعلّق بالبناء القبلي، وبالتالي في ما يتعلق بنمط الاستيطان القبلي في نجد. ذكرنا سابقاً أن نجاح أسرة غريبة في بسط سلطانها على اليمامة مدة زادت على قرنين من الزمن يعني أنّ الضعف اعترى البناء القبلي المنغلق للمجتمع الذي استوطن تلك المنطقة وأنّه بات عرضة للتغيير. في الواقع، لم تعد قبيلة بني حنيفة، بحلول ذلك الوقت، وحدة سياسية متماسكة. وما علينا سوى مقارنة ردّة فعل القبيلة في القرن ١هـ/ ٧م، عندما خاضت قتالاً شرساً في أثناء حروب الرِّدّة مضحّية بالآلاف من أبنائها دفاعاً عن استقلالها أمام دولة المدينة المنوّرة، قارن ذلك بردّها على استيلاء أسرة بني الأخيضر على اليمامة. بعض المصادر تقول إن هذه الأسرة لم تلقَ أي مقاومة عندما وصلت إلى اليمامة[٢٤].

والأمر الأكثر دلالة، في هذا الخصوص، هو أنّ ضعف بني حنيفة لم يكن باعثاً على اطمئنان أسرة بني الأخيضر؛ لأن المصادر تتحدّث عن اعتماد هذه الأسرة سياسة متشدّدة ومتواصلة ضد القبيلة والانتماء

---

(٢٢) ذكرنا أن بني الأخيضر أقاموا دولتهم في اليمامة في زمن ازدادت فيه أعداد البدو وقوتهم، وضعفت فيه سيطرة العباسيين على المناطق النائية إلى حدّ بعيد. وعلى سبيل المثال، لم تذكر المصادر التي تحدّثت عن تلك الحقبة اسم والي اليمامة زمن وصول بني الأخيضر إليها، ما يشير إلى أن سلطة الحكومة المركزية كانت مهتزّة على الأقل. انظر: Al-Freih, «The Historical Background of the Emergence of Muhammad Ibn 'Abd al-Wahhâb and his Movement,» p. 42, and Al Juhany, Ibid., p. 79.

(٢٣) ابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ١، ص ٤١ و٣٠٢، وعبد اللطيف، «إمارة بني الأخيضر في اليمامة،» ص ١٣٥.

(٢٤) Alaskar, «History of Banu Al-Ukhaydhir Dynasty in Al-Yamama,» p. 362.

القبلي[٢٥]. وهذا متوقّع من أسرة تحكم في بيئة جاءت من خارجها، وبالتالي، تعتبر أنّ القبيلة والقبلية في هذه البيئة مصدر تهديد لحكمها. ولأنّ السياسة الأخيضرية المناوئة للقبيلة استمرّت لمدة زمنيّة طويلة، ربما إنها كانت أحد العوامل التي أدّت في الأخير إلى إضعاف الحسّ القبلي في العارض، وخاصة لدى بني حنيفة. وعلى ما ذكر عبد الله بن خميس كبير مؤرّخي اليمامة، شنّت هذه الأسرة حرباً شرسة على الانتماء القبلي معتمدة سياسة مناوئة له ظنّاً منها أنّ القبائل هي المصدر الرئيس للتهديد السياسي لحكمها. ويذكر ابن خميس أن بني الأخيضر مالوا كجزء من هذه السياسة إلى محاباة الموالي، وتفضيلهم على أبناء القبائل للقيام بأعمال للدولة والحصول على خدماتها. الأمر الذي دفع بعض أفراد القبائل إلى إخفاء هويتهم القبلية لتلافي تحيّز الدولة ضدهم[٢٦]. نستنتج من ذلك أنّ بني الأخيضر كانوا يسعون إلى إضعاف اللحمة القبلية لقبائل اليمامة، وبشكل خاص كما يبدو لإبقاء بني حنيفة تحت المراقبة الدائمة، وذلك لشهرتها بتضامنها القبلي وعلوّ شأنها في الجزيرة العربية آنذاك. لكنّ بعضهم يرى أن المقصود من السياسة المناوئة للانتماء القبلي كان القبائل المستقرّة لا القبائل البدوية[٢٧]. لكن يبدو أن ما قام به بنو الأخيضر في هذا السياق شكّل جزءاً من سياسة وطيدة ذائعة انتهجتها سائر الكيانات التي وصلت إلى السلطة في هذه المنطقة، وهي إضعاف اللحمة القبلية كي لا تشكّل تهديداً للاستقرار السياسي للدولة. وكان الأمويون، كما يشير حمد الجاسر، قد لجؤوا إلى السياسة ذاتها في زمانهم، ولا سيما في منطقة اليمامة[٢٨]. والأرجح أنّ هذه

---

(٢٥) عبد اللطيف، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢. يعتمد عبد اللطيف هنا على ياقوت الحموي واليعقوبي وابن حوقل والمقريزي والقلقشندي من دون تفنيد لرواياتهم. ومضى إلى حدّ الاستنتاج بأن بني الأخيضر ربما كسبوا تعاون بعض القبائل البدوية المجاورة، وأضاف بأنه ربما اقتضى ذلك طرد بني حنيفة من اليمامة. وهذا أقصى درجات سخف المنطق.

(٢٦) ابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ١، ص ٤١.

(٢٧) يمكن الاطلاع على مواقف بعض العلماء التقليديين من هذه المسألة في: عبد اللطيف، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢

(٢٨) الجاسر، **ابن عربي: موطد الحكم الأموي في نجد**، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩. يقول الجاسر إن الأمويين لجؤوا إلى استعمال القوة في مساعيهم لتفتيت التضامن القبلي لإرغام القبائل على تزويج بناتهم من الموالي.

السياسة وليدة احتدام المنافسة الدائمة بين الدولة والقبيلة على ولاء من يقع تحت سلطتهما المشتركة. ومن البدهي أنّ الدولة، على الخصوص، لا تسمح لأي كيان اجتماعي أو سياسي أن يشاطرها سلطتها أو حكمها على الرعية.

كانت أول إشارة ديمغرافية إلى التنوع القبلي لسكان مدينة حَجْر، مقرّ الحكم في اليمامة، قد وردت في **معجم** ياقوت في القرن ٦هـ/ ١٢م كما مرّ معنا. وقد حدث ذلك بُعَيد سقوط دولة بني الأخيضر في وقت قريب من أواسط القرن ٥هـ/ ١١م. هنا يبدو أن العلاقة الطردية بين السياسة المناوئة للانتماء القبلي من ناحية، والتنوع القبلي في حَجْر من ناحية أخرى، قد بدأت تأخذ شكلاً طردياً لا يمكن التقليل من شأنه. وهو ما يشير إلى أنّ هذه السياسة قد أثّرت في نمط الاستيطان الجماعي ليتحوّل إلى النمط الانتشاري، أو نمط الاستيطان الحضري. وقد برز أحد مؤشرات هذا التأثّر في الانعكاسات الاجتماعية للسياسة المناوئة للانتماء القبلي على البناء الاجتماعي للمجتمع النجدي، وهي مؤشرات لا يتوافر لنا معطيات كثيرة عنها. لكنْ هناك ملاحظتان تاريخيتان مهمتان في هذا الشأن: **أولاهما**؛ إجماع المصادر على كون سياسة بني الأخيضر مناوئةً للانتماء القبلي. **والثانية**؛ فئة بني خَضير التي تشكل عنصراً رئيساً في تركيبة المجتمع النجدي اليوم. فما هي العلاقة بين الاثنتين؟ وما هي صلتها بنمط الاستيطان في المنطقة؟

قبل الإجابة عن هذين السؤالين، لا بدّ من الإشارة إلى أن عبارة بني خَضير (أو الخضيريين) مصطلح مستخدَم في المجتمع النجدي للإشارة إلى الأفراد الذين لا يمكنهم، لسبب أو لآخر، العودة بنسبهم إلى إحدى قبائل الجزيرة العربية، ولذلك يحتلّون منزلة اجتماعية أدنى من منزلة القبيليين. إنّ التفاوت في المنزلة بين الطائفتين لا يعتمد على الفارق في اللون أو اللغة أو اللهجة أو العرف أو الدِّين أو المذهب أو أي سمات ثقافية أو سياسيّة أخرى، ما عدا الاعتقاد الشائع بأنّ نسبهما مختلف كما ذكرنا. لكنّ مفهوم الخضيريين يظلّ مع ذلك معقداً وعلى صلة بموضوع دراستنا. هو معقد لأن الجذر الإثني لهذه الجماعة أو التشكيل الاجتماعي، كما جماعة القبيليين، لا يمكن أن يكون وحيداً

ومتسقاً بخلاف الاعتقاد الشائع. على العكس، لا بد من أنّ هذا الجذر يعود لإثنيات متعددة ومتنوعة، بما في ذلك القبائل المحلية التي تعود هي الأخرى في جذورها إلى مصادر متعدّدة ومتنوعة. وهذا الموضوع على صلة بموضوعنا، لأنّ مفهوم الخضيريين جزء من نظام التراتبية الاجتماعية التي عرف به المجتمع النجدي، وهو مجتمع تحدّر في بداياته من المجتمع البدوي، وكان بسيطاً في ثقافته وفقيراً في موارده وتطغى عليه الأمية. وعندما نقترب من هذا النظام، نجده يعكس طريقة هذا المجتمع في مقاومة تأثيرات الحياة الحضرية المستقرّة على تماسك وسلامة التركيبة القبلية، وذلك من خلال محاولة المحافظة على المكانة الرفيعة للنسب القبلي إزاء العلاقات غير القبلية التي تطوّرت في المجتمعات الحضرية في نجد. لذلك، فإن العملية الاجتماعية التي قادت إلى تشكل جماعة الخضيريين، وإلى زيادة أعدادها إلى حدّ أنها باتت تشكل شريحة واسعة من السكان، مؤشّر مهم آخر على الطابع الانتشاري والحضري للنمط الاستيطاني الجديد. بعبارة أخرى، يمثّل التشكيل الاجتماعي للخضيريين علامة لا يمكن أن تخطئها العين على درجة التحضّر التي وصل إليها المجتمع في نجد، في كل مرحلة من تاريخه.

بالعودة إلى سؤالَينا، ينبغي لنا أن نشير إلى حديث ابن خميس عن العلاقة بين بني الأخيضر وبني خضير. حيث أشار في ختام ملاحظته السابقة المتعلّقة بطبيعة حكم أسرة بني الأخيضر إلى إمكانية اقتفاء أثر نشأة طبقة اجتماعية في أهل نجد تُعرف باسم بني خَضير إلى ذلك الزمن بوصفها نتاجاً ثانوياً للسياسة المناوئة للقبلية. وأضاف بأنه ربما كانت عبارة بني خضير مشتقّة من اسم أسرة بني الأخيضر الحاكمة[٢٩].

يبدو أن ابن خميس يشير من خلال ملاحظته السابقة المتعلّقة بالسياسة المناوئة للقبلية إلى أن جذور بني خضير ترجع إلى طائفتين إثنيتين، الطائفة التي لا تنتمي إلى قبيلة معينة أصلاً (أي الموالي)، والطائفة التي تنتمي إلى قبيلة معيّنة لكنها لسبب أو لآخر، وفي مرحلة

(٢٩) ابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ١، ص ٤١.

معينة فقدت صلتها بهذه القبيلة[٣٠] وفي مجتمع مثل مجتمع اليمامة حيث المكانة تتحدد على أساس من النسب، فإن عدم الانتماء لقبيلة معينة يؤشر على انخفاض المكانة الاجتماعية. بناءً على ذلك، يبدو أن ابن خميس يفترض أن الجذور الاجتماعية لهذه الفئة تعود مباشرة إلى السياسة المناوئة للقبيلة التي كان ينتهجها بنو الأخيضر. وهذا تخمين متبصّر ومنطقي، لكن لا تتوافر معطيات تاريخية تؤازره وتثبت صحة الدعاوى السوسيولوجية التي يتضمنها. وأمام هذه الحالة، وفي ظلّ فقدان أي معطيات، يصبح الاعتماد على التحليل وعلى الاستدلال المنطقي والتخمين المحكوم بالمنطق أيضاً أداة منهجية لازمة لاستكمال أي معطيات متوافرة عن القضية التي بين أيدينا. بهذا المعنى، يكون تخمين ابن خميس لازماً وصحيحاً من الناحية المنهجية. وذلك لأنه محاولة لفهم حقيقتين لا نعرف عن العلاقة بينهما شيئاً ملموساً ومباشراً. وبمعاينة هاتين الحقيقتين وتعريف فئة بني خضير، يبدو من المنطق أن جذور هذه الفئة تعود في أصلها إلى تطبيق السياسة المناوئة للقبيلة.

ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحاً أنه حتى لو توافرت معطيات كافية تؤازر هذا التخمين، فهو لا يراعي نشأة هذه الفئة التي يوحي حجمها الكبير بوجود عوامل كثيرة أسهمت في عملية تكوينها، وأنه لا بدّ من أن بداياتها ترجع إلى زمان سبق زمان بني الأخيضر بكثير. وعلى ما ذكر الجاسر، ترجع العملية التكوينية لهذه الفئة في منطقة اليمامة إلى بدايات الخلافة الأموية، وبخاصة زمن معاوية بن أبي سفيان[٣١]. على أنّ هناك احتمالاً قوياً بأن اسم بني خضير لم يُطلَق على هذه الفئة قبل زمان أسرة بني الأخيضر. وعلى ما أشار ابن خميس مرة أخرى، فإنّ الصلة الموحية بين اسم هذه الفئة وعبارة بني الأخيضر تفتح باباً واسعاً للتكهّنات. كما إنه من شبه المؤكّد أن عبارة بني خضير لم تُعرف قبل زمن حكم بني الأخيضر، لكنّها باتت شائعة بعده وإن لم يتّضح زمن البدء بتداولها.

---

(٣٠) يقدم جورج رينز تعريفاً انطباعياً لهذه الفئة. قال إن بني خضير «عبارة خاصة بجنس ما أُطلقت في نجد على العرب المشكوك في نسبهم. . ». انظر: George Rentz, in: *The Encyclopedia of Islam* (Leiden: E. J. Brill, 1978), s.v. «Banu Khadir», pp. 905-906.

(٣١) الجاسر، **ابن عربي: موطد الحكم الأموي في نجد**، ص ٢٠٧ ـ ٢١٤.

إنّنا نجد في المصادر التقليدية عبارتين استُخدمتا في اليمامة في وصف الأفراد من أصول غير عربية، ما جعلهم من فئات دنيا قبل حكم بني الأخيضر وبعده. العبارة الأولى والأشهر هي المولى يوجد لعبارة مولى في الأصل استخدامات فقهية وتاريخية وقانونية متنوعة «في العصور المختلفة وفي السياقات الاجتماعية المختلفة»[(٣٢)]. وعلى العموم، فقد شاع استخدام عبارة مولى في وصف علاقة غير متساوية بين «سيّد أو مالك عبيد أو منتفع أو راعٍ من ناحية، وبين محرّر العبيد أو المتصدّق أو المحظيّ أو الوكيل من ناحية أخرى»[(٣٣)]. وبهذا المعنى، ترمز عبارة مولى إلى منزلة اجتماعية و/أو وضع طبقي متدنٍّ ومرتفع، وكذلك إلى علاقة تكافلية بين طرفين غير متساويَين. ولذلك تدلّ كلمة مولى على منزلة اجتماعية وعلى وضع طبقي في الوقت نفسه، إنّها منزلة اجتماعية بحكم الانتماء القبلي إلى المولى أو افتقاره إليه، لكنها وضع طبقي أيضاً على صعيد عملية الإنتاج الاقتصادي[(٣٤)]، أي إنه يجري التعبير عن هذه العلاقة بدلالات قبلية مع أنّ أساس هذه العلاقة قد يكون اقتصادياً. وعلى أي حال، ينبغي أن نشير إلى أن استخدام عبارة المولى شاعت في سائر أنحاء الخلافة الإسلامية وليس في اليمامة فقط.

يصرّ الجاسر على أن فئة الموالي بدأت بالظهور في البناء الاجتماعي في اليمامة في وقت مبكر إبّان الخلافة الأموية، وهو ينقل عن المصادر التقليدية ما فحواه أن معاوية بن أبي سفيان أرسل ٤٠٠٠ شخص من الشام (سوريا) ومعهم نساؤهم وأطفالهم للعمل في مزارعه باليمامة[(٣٥)]. ثم درج الخلفاء الأمويون على إرسال الموالي، من كبار المسؤولين في الدولة، إلى اليمامة كولاة أو جباة ضرائب[(٣٦)]. وكان إبراهيم بن عربي أحد أقوى الولاة الأمويين على اليمامة، وكان مقرّباً

(٣٢) A. J. Wensinck, in: *The Encyclopedia of Islam*, s.v. «Mawla», p. 874.

(٣٣) Ignaz Goldziher, in: *The Encyclopedia of Islam*, p. 874.

(٣٤) لمعرفة الوظائف التي امتهنها الموالي، وعلاقتها بمنزلتهم الاجتماعية، انظر: P. Crone, «Mawla,» in: *The Encyclopedia of Islam*, pp. 877-881.

(٣٥) الجاسر، **ابن عربي: موطد الحكم الأموي في نجد**، ص ١٢ و٢٠٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

من الأسرة الأموية الحاكمة. ومع أن نسبه لم يكن معروفاً، فقد بقي يشغل هذا المنصب، وإن بشكل متقطّع، زهاء ثلاثين سنة[٣٧]. كما حرص الجاسر على الإشارة غير مرّة إلى أنّ الموالي الذين أرسلهم الأمويون إلى اليمامة بهاتين الصفتين صاهروا بعض القبائل في هذه المنطقة، ولا سيّما قبيلة بني تميم، وعلى الرغم من أن تلك المصاهرات واجهت بعض المعارضة، فهي لم تتجاوز الاعتراضات اللفظية[٣٨] والأسرة الأخرى التي استقرّت في اليمامة بشكل دائم كانت أسرة أبي حفصة، مولى الخليفة عثمان بن عفان[٣٩]. وقد انصهرت هذه الأسرة في النهاية في نسب بني تميم[٤٠].

ثم يختم الجاسر حديثه عن تأثير فئة الموالي في البناء الاجتماعي باليمامة في القرن ١هـ/ ٧م بقوله «تشكلت من هذه العناصر التي استقرت أثناء الحكم الأموي في اليمامة، مثل ابن عربي وابن أبي حفصة وعمال الموالي والمولى الرومي لعبد الملك بن مروان. . . وموالي بني الأخيضر، فئة خاصة سُمّيت أولاً بنو صعفوق (الصعافقة)»[٤١]. لذلك، يستنتج من ملاحظة الجاسر أن العبارة الثانية شاعت في اليمامة فقط أو أنها كانت أشهر في هذه المنطقة منها في المناطق الإسلامية الأخرى على الأقل[٤٢]. كما ترى، فقد استُخدمت هذه العبارة في وصف فئة من الناس الذين يُفترض أنهم تميّزوا عمن سواهم بخصائص اجتماعية معيّنة.

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣، ١٢٣ ـ ١٢٤، ١٢٦ ـ ١٣٠ و١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ و٢٠٧ ـ ٢١١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤ و٢٠٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٤٢) عندما تتحدّث المصادر عن الصعافقة، وهو اسم فئة من الناس أو عن صعفوق وهو اسم قرية، تشير جميعها إلى وجودهم، وإلى وجود القرية في اليمامة وليس في أي مكان آخر. انظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، تحقيق علي شبري (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ج ٧، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨؛ ابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ٢، ص ٧١، والجاسر، المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

ومن ناحية أخرى، قدّم صاحب معجم **لسان العرب** تعريفات مختلفة لكلمة موالٍ تشير كلها إلى معنى واحد، وهو أنّ الصَّعافِقةُ أناس يحتلون مكانة أو طبقة منخفضة في المجتمع[٤٣]. يبدو أنّ بعضاً من هذه التعريفات غير مترابط، وابن منظور جمعها من غير أن يحدّد أي علاقة اجتماعية أو تاريخية تجمع بينها. لكنّه أورد ثلاثة تعريفات هي الأكثر صلة بموضوعنا. قال في **أحدها** «الصَّعافِقةُ قومٌ كان آباؤهم عَبيداً [موالي؟] فاسْتَعْرَبُوا». لاحظ التباين في هذا التعريف بين «العبودية» و«الاستعراب». العبودية علاقة، في حين أن «الاستعراب»، عملية تبنّي هوية إثنية. الأمر الذي يشير إلى أن صاحب **اللسان** أراد وصف الموالي عندما استخدم كلمة عبيد.

وفي **التعريف الثاني**، قال: «هم قوم باليمامة من بقايا الأُمَم الخالية (طسم وجديس)، وفقدوا أَنسابهم»[٤٤] ولعله من الواضح، أن كلا التعريفين يشدد على البعد الإثني، وخاصة الأساس القبلي للمنزلة الاجتماعية لهذه الفئة من الناس. لكنّه في **التعريف الثالث يعرف** الصَّعافِقةُ بأنهم «قوم يشهدون السُّوقَ وليست عندهم رؤُوس أَموال ولا نَقْدَ عندهم فإذا اشترى التُّجَّارُ شيئاً دخلوا [أي الصعافقة] معهم فيه»[٤٥]. وهذا تعريف اقتصادي يعني على ما يبدو أن المنتمين إلى هذه الجماعة كانوا يعملون وسطاء في السوق لافتقارهم إلى المال. لذلك، ارتبطت طبقتهم المتدنّية بعوامل اقتصادية لا بمنزلة اجتماعية متدنية.

جاء في مصدر آخر أنّه كان في اليمامة قرية تسكنها جماعة من الناس يسمَّون «خوَل السلطان» أو موالي السلطان. وكان اسم القرية صعفوق وهو مشتَقّ من اسم تلك الفئة، ما يشير إلى أنه لم يكن بين سكانها سوى أفراد هذه الفئة[٤٦]. والمعنى الذي ينطوي عليه وجود هذه الطبقة هو أن تنظيم مجتمع اليمامة آنذاك كان يستند إلى واقع التنظيم الاستيطاني، وليس إلى الانتماء القبلي فقط.

(٤٣) ابن منظور، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.
(٤٦) ابن خميس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧١.

بعد انقضاء زمن على سقوط حكم بني الأخيضر، اختفى اسم هذه الطبقة، (الصعافقة)، واسم القرية (صعفوق) من الثقافة النجدية. ويختم ابن خميس في **معجمه** حديثه عن قرية صعفوق بالتشديد على أنه «لا تعرف هذه التسمية بـ [اليمامة]، ولا يعرف هذا العلم، وليس له ذكر على ألسنة أهل المنطقة»(٤٧) ولا يُعرف متى اختفت عبارة صعفوق من التداول في نجد، علماً بأن ابن منظور المتوَفّى سنة ٧١٢هـ/ ١٣١٠م أدرج اسم هذه القرية في معجمه، وهذا يعني أنها بقيت موجودة على الأرجح إلى نهاية القرن ٧هـ/ ١٣م. والظاهر أن اسم فئة الصعافقة واسم القرية صعفوق ما عادا معروفَين في أوساط القرن ٨هـ/ ١٤م لأنه لا يظهر في المصادر النجدية المحلية التي ترجع إلى ذلك الزمان وما بعده(٤٨). والأمر نفسه يمكن أن يقال في كلمة «الموالي» في ما عدا حالة واحدة وردت في المدونة التاريخية لابن لعبون عندما ذكر ملاحظة عابرة، وغامضة قال فيها إن بلدة حُرَيملا كانت تقطنها في الأصل أسرة وصفها بأنها من الموالي تسمى «أبو ريشة»(٤٩). وعلى ما ذكرت المصادر، عاشت أسر أبي ريشة في حريملا قبل القرن ٩هـ/ ١٥م(٥٠). وإذا كان هذا الكلام دقيقاً، فيمكن الافتراض بأن عبارة الموالي لم تكن من بين من

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٤٨) لا توجد في المصادر النجدية كافة التي كُتبت قبل نشأة الحركة الوهّابية وبعدها، والتي استعنّا ببعضها في هذه الدراسة، كلمتا الصعفوق وصعفوق. لكن اللافت عدم إشارة هذه المصادر إلى عبارة بني خضير أيضاً مع أنها شائعة في زماننا الحاضر. وأقدم سجلات بهذا الخصوص عبارة عن وثائق ثلاث على شكل وصايا، ويرجع تأريخ **أولاها** إلى سنة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م. انظر: عبد العزيز المبارك، «وثائق الأحوال الشخصية من الناحية التاريخية،» **العرب** (دار اليمامة، الرياض)، العدد ١ (١٩٦٧)، ص ٥١ ـ ٥٩. **والثانية** مؤرَّخة بتاريخ ٩٤٠هـ/ ١٥٣٢م، **والثالثة** مؤرخة بتاريخ ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م. انظر: **العرب**، العدد ٦ (١٩٦٧)، ص ٥٥٤ ـ ٥٦١.

(٤٩) ابن لعبون، **تاريخ حمد بن لعبون**، ص ٩٦ ـ ٩٧. ذُكر في الإصدار الثاني لتاريخ ابن لعبون أن حريملا كانت مزرعة آل أبي ريشة، وهم طائفة من موالي الشام (سوريا). وهذا يعني أن آل أبي ريشة أنفسهم لم يكونوا من الموالي، وأن الموالي هم الأناس الآخرون (ص ٩٧).

(٥٠) ذكر ابن لعبون أن آل بني ريشة أقاموا في حريملا قبل استيلاء ابن معمر، رئيس العُيينة، عليها. انظر: المصدر نفسه، ص ٩٦، اشترى ابن معمر منطقة العيينة في سنة ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م، انظر أيضاً: ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)**، ص ٣٥. وهذا يعني أنّ آل أبي ريشة عاشوا في حريملا قبل ذلك التاريخ، وربما قبل القرن ٩هـ/ ١٥م.

المفردات التي كانت متداولة في نجد أو أنها لم تكن تُستخدم على نطاق واسع بعد ذلك التاريخ على الأقل.

إن اختفاء اسم الصّعافقة لا يعني أنّ الفئة ذاتها قد اختفت، وإنّما حلّ اسم بني خضير الجديد والمختلف محلّه. وكما ذكرنا سابقاً، لا تتوافر معطيات تدلّ على وقت تغيّر هذا الاسم، كما لم يتّضح إن كانت جماعة بني خضير امتداداً للصعافقة لكن في شكل واسم جديدين. لكنّ الشيء الواضح والمهم هو المضمون الاجتماعي لعبارة بني خضير الجديدة، وكيفية اختلافها عن الاسم الأول. لا تشير عبارة بني خضير، بخلاف الموالي والصعافقة إلى علاقة تكافلية بين فريقين غير متساويَين. ذلك أنّ بني خضير طائفة اجتماعية مستقلّة، ولا ارتباط لأفرادها ولدورها في المجتمع بأي علاقة تكافلية. لكن «بني خضير» تحتلّ مكانة اجتماعية أقلّ بالنسبة إلى طائفة «القبيليين». وقد تقدّمت الإشارة إلى أنّه شاع استخدام عبارة المولى في وصف علاقة غير متساوية بين الـ «سيّد أو الوكيل من ناحية، وبين الذي حصل على حريته أو العميل من ناحية أخرى». كما إن أحد معاني عبارة الصعافقة يدلّ على ما تدلّ عليه عبارة المولى، وهو العلاقة التكافلية[٥١]. بهذا المعنى، تصف العبارتان، بما أنهما تشيران إلى علاقة تكافلية، منزلة اجتماعية ووضعاً طبقياً في الوقت عينه.

وبهذا المعنى، ارتبطت عبارة المولى بعلاقة تكافلية مع السيد أو الوكيل لغياب نسب قبلي معترَف به. نتيجة لذلك، نجد أن المنزلة الاجتماعية للموالي أقلّ امتيازاً وحظوة من المنزلة الاجتماعية لأي قبيلة عربية[٥٢]. والذي يبدو هو أن الآلية القبلية نفسها حصرت أعمال الموالي على الصعيد الاقتصادي بفئات معيّنة من الوظائف والمهن والأعمال داخل

---

(٥١) ابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ٢، ص ٧١. ذكرنا أن ابن خميس نقل عن البكري ما فحواه أن قرية صعفوق سكنها «خول السلطان»، أي موالي السلطان.

(٥٢) يرجع ذلك إلى كون «الولاء حلاً لمشكلة انتساب من لا ينتسبون إلى قبيلة إلى مجتمع قبلي. . .». انظر: Crone, «Mawla,» pp. 876-877.

انظر أيضاً: محمد الطيب النجار، **الموالي في العصر الأموي** ([القاهرة: دار النيل، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م])، ص ٣٨ ـ ٤٠.

الدولة وخارجها(٥٣). على أنه لا يوجد علاقة تكافلية في حالة بني خضير، ما يشير إلى زوال أهمية المنطق القبلي لتحديد الوضع الطبقي لهذه الجماعة. بدلاً من ذلك، باتت هذه التسمية تشير إلى المنزلة أو المكانة الاجتماعية فقط. بعبارة أخرى، إذا كانت المكانة الاجتماعية للأفراد المنتمين إلى طائفة بني خضير هي نفسها استناداً إلى المعايير القبلية للمجتمع، فإن مراكزهم الاقتصادية والسياسية متفاوتة اعتماداً على عوامل متنوعة لا يستند أي منها إلى أساس قبلي. وقد وصل هذا الفرق بين المنزلة الاجتماعية والوضع الاقتصادي لمختلف فئات بني خضير إلى ذروته في مستهلّ القرن العشرين(٥٤).

بناء على ما ذكرته المصادر في شأنهم، يبدو أنه كان للمنزلة الاجتماعية للصعافقة خصائص جمعت بين خصائص الموالي وخصائص بني خضير. بعبارة أخرى، احتل الصعافقة منزلة بين المنزلتين، لأننا لو اعتمدنا تعريف ابن منظور للصعافقة بأنهم «قوم يشهدون السُّوقَ وليست عندهم رؤُوس أَموال ولا نَقْدَ عندهم»، تكون منزلتهم طبقية لا اجتماعية. وسبب ذلك أن رأس المال هو العامل الذي يحدّد المنزلة الاجتماعية للصعافقة في المقام الأول في ذلك التعريف وليس العنصر الإثني أو العلاقة الإثنية. لكنّ التعريفين الآخَرين ينصّان على أن الصعافقة جماعة إثنية أساساً ولذلك فإن منزلتهم الاجتماعية متعلّقة بالمكانة لا بالطبقة. فهل يعني ذلك أن بني الصعفوق جماعة انتقالية بين جماعة الموالي الوكيلة وجماعة بني خضير المستقلة؟ يبدو ذلك الاستنتاج منطقياً، لكن لا يوجد ما يثبت صحته.

على أي حال، يبدو أن تغيّر المنزلة الاجتماعية لبني خضير وثيق الصلة بزوال العلاقة التكافلية. والظرف الآخر الذي لا بدّ من أنه أسهم في عملية التطوّر هذه هو المصاهرة بين الموالي وأبناء القبائل أو ما يُعرف بالقبيليين. وكما ذكرنا، من الأعراف الأساسية التي كانت تحكم

---

(٥٣) Crone, Ibid., p. 877.

(٥٤) H. St. J. B. Philby, *Arabia of the Wahhabis* (London: Frank Casas, 1977), pp. 201 and 253, and Rentz, in: *The Encyclopedia of Islam*, p. 879.

العلاقة بين الطرفين أن أبناء القبائل لا يتزوجون من أبناء الموالي لأنهم ليسوا عرباً أصليين. لكن يتم الخروج على هذا العرف مراراً، كرهاً بأمر الدولة أحياناً وطوعاً في أحيان أخرى(٥٥). لذلك، اختلط بعض أسر الموالي مع القبائل التي صاهروها، وحملوا في سياق العملية هويةَ تلك القبائل(٥٦). ولا يزال النزوع نفسه إلى مخالفة العرف أو المحظور مستمراً إلى يومنا هذا(٥٧).

نستنتج ممّا تقدّم أن تغيّر اسم هذه الجماعة يشير إلى ما هو أهم من تغيّر الاسم بحدّ ذاته، وهو أنّه حدث تحوّل اجتماعي متصل بدوره بعملية الاستيطان والاستقرار في نجد. لذلك، بدا حكم بني الأخيضر جديداً لكونه غير مسبوق، وبالتالي حمل مزيداً من الدلالات على تغير اجتماعي وسياسي ربما يعكس تغيّرات أعمق في البناء الاجتماعي في اليمامة. ولئن لم يتّضح مدى هذه التغيّرات وعمقها تماماً، ربما تقدّم لنا حكايات عن الواقع الديمغرافي بعض التلميحات في هذا الصدد.

كما رأينا، يشبّه ياقوت على سبيل المثال مدينة حَجْر، أكبر بلدات اليمامة وأقدم مستوطناتها، بالبصرة والكوفة لكونها مقسَّمة إلى أحياء، تقطن كلَّ حيّ جماعةٌ قبلية معيّنة. وقد وصف الواقع الديمغرافي في حَجْر بقوله: «وهي شركة، إلا أنّ الأصل لحنيفة» (إنّها بلدة مختلطة الآن، لكنها في الأصل بلدة بني حنيفة)(٥٨). بمقارنة هذا الوصف بالوصف المستخدم قبل ذلك (راجع الفصل السابق)، يبدو أن حَجْر تطوّرت بحلول القرن ٦هـ/ ١٢م وأمست بلدة تسكنها جماعات من قبائل شتى. وإذا كان ياقوت قيّد وصفه لحَجْر بلفت انتباه القارئ إلى حقيقة أن قبيلة بني حنيفة بقيت العنصر المهيمن في هذه البلدة، يرجّح أنّ البلدة لم تعد بحلول هذا الوقت مقصورة ديمغرافياً على بني حنيفة

---

(٥٥) الجاسر، **ابن عربي: موطد الحكم الأموي في نجد**، ص ٢٠٨ ـ ٢١٠. ذكر البلاذري والطبري أن الموالي تزوّجوا من نساء قريبات للأمويين. انظر: Crone, Ibid., p. 879.

(٥٦) الجاسر، المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٥٧) Rentz, in: *The Encyclopedia of Islam*, p. 906.

(٥٨) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج ٣، ص ٢٢١.

بقدر ما كانت في الماضي(٥٩). كما وصف ابنُ بطوطة الرحّالةُ المعروف أهلَ حَجْر في النصف الأول من القرن ٨هـ/ ١٤م (أي بعد نحو مئتي سنة على وصف ياقوت) بطريقة مشابهة، مشيراً إلى أنّ عامّة أهل البلدة من بني حنيفة(٦٠). وتشير الملاحظتان اللتان ذكرهما هذان المصدران إلى أنّه طغى على الاستيطان الجماعي القبلي في نجد بحلول القرن ٨هـ/ ١٤م نمطٌ استيطاني جديد، في حَجْر على الأقل، لكونها أقدم مستوطنة في اليمامة. يُظهر التنوّع القبلي لأهل حَجْر، كما تشير الروايتان المتقدمتان، أن قبائل متنوعة بدأت بالاستيطان في مكان واحد أو في بلدة واحدة، ما يعني أن عملية الاستيطان لم تعد قائمة على استيطان كل قبيلة، ببطونها كافة، موقعاً واحداً حكراً على أفرادها، أي إن الاستيطان لم يعد جماعياً، وأن الموقع الاستيطاني لم يعد حكراً على قبيلة بعينها بقدر ما كان في السابق. بعبارة أخرى، يظهر أن الاستيطان تجاوز أطر التركيبة القبلية. ومن دواعي الأسف أن الملاحظتين الآنفتين، على ما فيهما من إشارات، ليستا كافيتين للقطع بصحة هذا الاستنتاج.

على أنه بإضافة الملاحظتين إلى الروايات التي وصفت الوشم والأفلاج، نستنتج أمرين:

الأول؛ هو أن عملية الاستيطان لم تعد مقتصرة على منطقة اليمامة في مرحلة معيّنة من القرن ٦هـ/ ١٢م، وربما قبل ذلك، وأن قبيلة بني حنيفة لم تعد القبيلة الوحيدة التي أقلعت عن الترحال.

والأمر الثاني؛ هو بروز إمارات خلال المدة ذاتها على استيطان قبائل متنوعة موقعاً واحداً، ما يدلّ على انحسار طابع الاستيطان القبلي الحصري والجماعي، وقد آذنت هذه التغيّرات بواقع اكتملت فصوله في منطقة نجد بأسرها بعد القرن ٩هـ/ ١٥م.

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٦٠) Al Juhany, «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries,» p. 86.

مع أنّنا لا نعرف على وجه الدقّة الزمن الذي بدأ فيه التغيّر يطال النمط الاستيطاني الأول، إلا أننا نستطيع بالاعتماد على المعالم الأولى التي تقدّمت مناقشتها تحديد المرحلة التي تغيّر فيها هذا النمط على وجه التقريب. وعلى الأرجح أنّ هذه المرحلة ما بين القرنين ٥هـ/ ١١م، و٨هـ/ ١٤م. لكن، وكما أشرنا أعلاه، يجوز القول إن هذا التغيّر بدأ في النصف الأول من القرن ٣هـ عندما استولى بنو الأخيضر على اليمامة، لأنّ حكم هذه الأسرة في حدّ ذاته مؤشر على حدوث تغيّر في الاتجاه نفسه. وربما أنّ بني الأخيضر كانت أول أسرة تحكم في نجد خارج إطار القبيلة. لكنّ مصادرنا تقول (كما مرّ معنا) إن الاستيطان في اليمامة لم يعرف التنوع والتعدد القبلي إلّا في القرن ٦هـ/ ١٢م، وإن بقي بنو حنيفة هم العنصر الغالب فيها. أضف إلى ذلك أنّ المعطيات المتعلّقة بزمان دولة بني الأخيضر وما بعده، ولا سيما من القرن ٥هـ/ ١١م إلى القرن ٨هـ/ ١٤م، هي أقلّ ما توافر لنا من معطيات، الأمر الذي يزيد من صعوبة الخروج باستنتاج مقبول عن التركيبة الديمغرافية لليمامة خلال تلك المدة[٦١]. في هذه الحالة، واعتماداً على ما ذُكر بأن اليمامة عرفت التنوع القبلي في القرن ٦هـ/ ١٢م، ربما يجوز الافتراض بأنّ العملية التي قادت إلى هذا التحوّل الديمغرافي بدأت قبل ذلك، ولنقل في القرن ٥هـ/ ١١م.

مهما يكن، فإنّ الشيء الواضح والأهم هو أنّ عملية الاستيطان اكتسبت بعد القرن ٨هـ/ ١٤م خصائص مختلفة عن خصائصها السابقة بما يجعلها تقطع مع النمط المبكر. فقد تميّز نمط الاستيطان الثاني في هذه المرحلة بسمات معيّنة جعلته يتميز بشكل واضح عن النمط الأول. وذلك أنّ النشاطات الاستيطانية كافة تقريباً التي ذكرت المصادر النجدية المحليّة أنّها حدثت خلال هذه الفترة حملت ملامح النمط الاستيطاني

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٦، و Al-Freih, «The Historical Background of the Emergence of Muhammad Ibn al-Wahhâb and his Movement,» p. 91.

الأخير[٦٢]. وأول ما يلفت انتباهنا من هذه الملامح في تلك المدة هو أن الاستيطان كان يحدث في زمان ليس فيه سلطة مركزية، أي إنه حدث في ظلّ فراغ سياسي. ولا يغيب عن بالنا أنه بعد سقوط دولة بني الأخيضر في النصف الأول من القرن ٥هـ/ ١١م، أمست نجد بلا سلطة مركزية، وبقيت على هذه الحال طوال السنين السبعمئة التالية. في هذا الإطار كانت العملية الاستيطانية تحصل بشكل طبيعي، كما يبدو، من دون تدخل سياسي من أي نوع. الحاصل أن الاستيطان في نجد بعد القرن ٨هـ/ ١٤م كان عملية عفوية، بمعنى أنه كان مدفوعاً بقوى محرّكة اجتماعية واقتصادية محلية، ارتبطت بالظروف السائدة، وبالأوضاع المعيشية للسكان في تلك الحقبة. من هذه القوى الظروف المناخية واستمرار هجرات القبائل إلى نجد وصراعاتها، تزايد عدد السكان في المستوطنة إلى أن تجاوز قدرة مواردها المحدودة، والنزاعات الناجمة عن ذلك. وقد تجلّت عفوية الاستيطان أيضاً في طريقة اختيار الموقع الاستيطاني التي أملتها غالباً عواملُ طبيعية، مثل: توافر المياه وخصوبة التربة والقرب من المستوطنات الأخرى. اللافت في هذا السياق أن قرب الموقع الاستيطاني من أراضي قبيلة الجماعة المستوطِنة لم يكن عاملاً مهماً في اختياره[٦٣].

السمة الأخرى للنشاطات الاستيطانية المتأخرة هي أنها أضحت واسعة النطاق إلى حدّ أنها عمّت منطقة نجد بأسرها. لذلك، تذكر المصادر أنّ النشاطات الاستيطانية بعد القرن ٨هـ/ ١٤م تجاوزت اليمامة، المنطقة الحضرية التقليدية، وامتدت إلى وادي الدواسر جنوباً، وإلى القصيم وحائل شمالاً. ليس هذا فحسب، بل إنّ ملامح العملية الاستيطانية أظهرت أن جذورها ترسخت، وأن الحياة المستقرة باتت أمراً واقعاً. ويقدَّر بأن أكثر من ثلثي المستوطنات التي أقيمت في الحقبة الممتدّة بين القرن ١١هـ/ ١٧م والقرن ١٢هـ/ ١٨م، إما كانت

---

(٦٢) ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)**، ص ٢٨ ـ ٣٦، ٥٠ ـ ٥٣، ٦٢ و٧٥.

(٦٣) Al Juhany, Ibid., p. 226.

مستوطنات جديدة، أو أنّها كانت قديمة وأعيدت عمارتها. يضاف إلى ذلك أنّ المصدر الرئيس الذي بقي يغذّي هذه العملية الاستيطانية خلال الحقبة الممتدّة بين القرن ٨هـ/ ١٤م والقرن ١٢هـ/ ١٨م كان التوسّع المستمرّ للسكان المستقرّين، ما أدّى إلى مزيد من النزوح وإعادة الاستيطان، وأدّى بالتالي إلى تأسيس المزيد من المستوطنات الجديدة أو عمارة مستوطنات قديمة[٦٤]. وهذا يعني أن اتّساع مدى العملية الاستيطانية جاء مدفوعاً، إلى حدّ بعيد، برسوخ الحياة المستقرّة خلال الحقبة التي سبقت نشأة الحركة الوهّابية. وبموازاة ذلك تجدر الإشارة إلى أنّ أناساً وأسراً كثيرة كانت تنتمي إلى القبائل التي شكّلت جزءاً من البيئة البدوية المحيطة بقبيلة بني حنيفة القديمة والرائدة في استقرارها شرعت في الاستيطان والمشاركة في عملية توسيع الحياة الحضرية في نجد. كما نجد في المصادر أسماءَ أسر عديدة تنتسب إلى قبائل كثيرة، مثل: سُبَيع وبني خالد وعنزة والمغيرة وقحطان وعائذ وآل كثير وبني زيد والدواسر وبني لام، يقال إنها كانت على علاقة بإقامة مستوطنات وبلدات كثيرة في سائر أنحاء نجد[٦٥]. ولا شك في إنّه لم يكن لهذه القبائل في أغلب الحالات إسهامات ذات شأن في نشاطات

(٦٤) Al-Freih, «The Historical Background of the Emergence of Muhammad Ibn al-Wahhâb and his Movement,» pp. 93-94.

(٦٥) أشهر مثال مذكور في المصادر المحلية يتحدث عن أسر بني وائل التي سجّل نشاطاتِها الاستيطانية ابنُ لعبون وهو أحد أقرباء الأسرة. ذكر ابن لعبون أن أسر بني وائل تنتمي إلى قبيلة عنزة. ويقال إنهم بنوا مستوطنات مثل التوَيم وحرمة وحريملا في منطقة السُّدَير، وبنوا بلدة الشقة في منطقة القصيم. انظر: ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)**، ص ٢٨ ـ ٣٢ و٥٢ ـ ٥٣. تأسست بلدة عُنَيزة أولاً على يد أسرة من قبيلة سُبَيع (ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤). وأسست أسرةٌ أخرى من قبيلة سبيع بلدة البُكَيرية الصغيرة في القصيم. انظر: وعبد الله بن عبد الرحمن صالح البسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ٦ ج، ط ٢ (الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج ٣، ص ٩٣٤ ـ ٩٣٥. وأسّست أسرة من قبيلة الدواسر بلدة البير في سُدير، وأسّست أسرة آل تُمَيّم من قبيلة بني خالد بلدةَ الحصون في سدير أيضاً. للاطلاع على أمثلة أخرى على هذا الموضوع، انظر: ابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ٢. كما جمع الجُهَني قائمة ببعض المستوطنات لأسر منتسبة إلى قبائل بدوية عديدة. انظر: Al Juhany, «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries,» pp. 134-155.

الاستيطان إلى ما بعد القرن ١٠هـ/ ١٦م(٦٦). لكن لا بد من الإشارة إلى أن عملية الاستيطان قد تطوّرت لتشمل قبائلَ أخرى وأنها لم تعد تقتصر، كما كانت الحال سابقاً على بني حنيفة وبعض بطون القبائل المجاورة ولا سيما قبيلة بني تميم.

الطابع الانتشاري للاستيطان

إن عفوية الاستيطان وتجذّره والاتساع الكبير لنطاقه ترك علامة فارقة في النهاية في تركيبة القبيلة نفسها. لأنّه بخلاف نمط الاستيطان الأول الذي كان جماعياً بصفة قبلية، تغير النمط الثاني أو المتأخّر ليصبح عملية يمكن وصفها بأنها كانت عملية انتشارية أو تشتيتية: تشتتت فيها أجزاء القبيلة -العشائر والأُسر ـ بفعل هجراتها، ونشاطاتها في بناء المستوطنات وإعادة بنائها في سائر أنحاء نجد بعيداً عن المناطق الأصلية التي كانت تقطن فيها قبائلُها. بعبارة أخرى، ازداد الاستيطان كثافة وانتشاراً بعد القرن ٨هـ/ ١٤م، واتخذ طابعاً قَبَليّاً تشتيتياً. وبالتالي، أمسى الاستيطان أقرب إلى عملية التحضّر من الاستيطان المبكر أو الجماعي. والذي يبدو هو أنه بعد بقائها نشطة لقرون عديدة، بدأت العملية الاستيطانية ترخي بثقلها على التركيبة القبلية لمجتمع الحواضر

(٦٦) ذكر ابن خميس في معجمه أن آل كثير عاشوا في أبي الكباش سنة ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م. انظر: ابن خميس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨١. وكما ذكرنا في الفصل السابق يقول ابن خميس أنه ما بين أواخر القرن ٩هـ/ ١٥م، وإلى ما بعد القرن ١٣هـ/ ١٩م تعاقبت في السيطرة على نجد قبائل بني لام بفروعها الثلاثة (الكثير والمغيرة والفضول)، وعنزة ومطير وقحطان وعتيبة. انظر: عبد الله بن محمد بن خميس، **المجاز بين اليمامة والحجاز**، الكتاب العربي السعودي؛ ٤٦ (جدة: تهامة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م)، ص ١٠٩ ـ ١١٣. ويقول البسّام إن أسرة العُرَيني من قبيلة سُبَيع بنت بلدة البُكَيرية. انظر: البسام، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٣٤ ـ ٩٣٥. ولم يحدّد البسّام تاريخ بناء البكيرية. لكن الفريح الذي نقل عن البسّام أرجع تاريخ بنائها إلى سنة ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م. انظر: Al-Freih, Ibid., p. 122.

وفي ما يتّصل بقبيلة الفضول، يقال إنها قدمت إلى نجد في القرن ٧هـ/ ١٣م. وفي سنة ١١٠٧هـ/ ١٦٩٣م، خاضت حرباً مع قبيلة الظفير. وهذا يجعلنا نستبعد تأثير التحضّر في هذه القبيلة قبل القرن ١٠هـ/ ١٦م (البسام، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٧٠٩). ويقدّر الجُهَني أول من فصّل النشاطات الاستيطانية لهذه القبيلة بأنّ هذه القبائل مالت إلى الحياة المستقرّة خلال المدة الممتدّة بين القرن ١٠هـ/ ١٦م والقرن ١٢هـ/ ١٨م. انظر: Al Juhany, Ibid., pp. 144-152.

الجديدة، ما تسبب في انكسارها وظهور علامات تدلّ على تصدعها. نتيجة لذلك، اتّخذ هذا النمط سمات الاستيطان كافة الذي لم يعد يجري ضمن بنية القبيلة وحدودها الاجتماعية والجغرافية. بدلاً من ذلك، أضحى النمط الجديد أقرب إلى استيطان عفوي، وكان مفتوحاً من غير قيد يتيح للمستوطنين تحديد موقع المستوطنة ووقت إقامتها ومن يسكنها، من دون الحاجة إلى التقيّد بقيود اجتماعية وإقليميّة معيّنة كانت تضعها القبيلة الأم.

في إطار النمط المتأخّر، لم تعدِ القبيلة هي التي تمارس عملية الاستيطان، كما لم يعد النشاط الاستيطاني يتمّ باسمها أيضاً. أصبح الاستيطان يتمّ على يد الأسرة وباسمها، وهذا أمر مهم وكبير في دلالته؛ لأنّ هذا التحوّل العكسي من القبيلة إلى العائلة لم يكن وارداً في سياق النمط الاستيطاني الأول. ومن ثَمّ فإنّ الطابع الانتشاري للاستيطان في هذه المرحلة لا يعكس إلا تشتّت القبيلة نفسها. في النمط الأول، كانت القبيلة هي التي تقوم بفعل الاستيطان. وطالما استمرت الحال على ذلك، كان من البدهي عدم وجود ذكر في المصادر الكلاسيكية آنذاك لأُسر بعينها، دع عنك الأفراد، كانت تمارس الاستيطان بمفردها وبمعزل عن قبيلتها. والظاهر أيضاً أن القبيلة نفسها هي التي كانت تحدّد الموقع الاستيطاني مسبقاً بناء على جملة من الاعتبارات المتصلة بالمصالح السياسية والاقتصادية للقبيلة كلها. وهذا واضح في أنّ المجتمعات المستقرّة في نجد قبل القرن ٨هـ/ ١٤م كانت تتوزع على مناطق منفصلة، وكل منطقة كانت تستوطنها أو تهيمن عليها قبيلة واحدة أو تحالف قبائل ترتبط بعلاقة نسب في ما بينها. وأولئك الذين يريدون أن يستوطنوا، يمكنهم فعل ذلك ضمن الحدود الإقليمية التي تعيّنها قبائلهم سلفاً.

في النمط الانتشاري المتأخّر نجد أنّ هذه العملية قد انعكست تماماً. ومع أنّ المصادر المحلّية لم تتحدّث عن حالة استيطانية قام بها أفراد، إلا أنها صامتة أيضاً عن أي عمل استيطاني قامت به قبيلة واحدة على شكل وحدة موحدة ومجتمعة. وبالمقابل، تروي هذه

المصادر بلا استثناء حكايات كثيرة عن أسر، بعضها منفرد لكن الغالب أنها كانت مجموعة أسر، انفصلت عن قبائلها وابتعدت عن مناطقها التقليدية التي كانت تنزل فيها، ورحلت بمفردها؛ بحثاً عن مواقع استيطانية. ولا ريب في أن بعض الأسر لم يحتج إلى الرحيل عن مستوطنته الأصلية، وأن بعضها الآخر نزل في بلدة أو في قرية مختلفة لكن في المنطقة ذاتها. وكان على الباقين الاستيطان في منطقة بعيدة عن منطقتهم الأصلية أو عن أرض قبيلتهم. من المهم ملاحظة أنّ هذه الاختلافات لم تؤثّر كثيراً في وحدة القبيلة المعنيّة وسلامتها. وذلك لأنّه في حالات الاستقرار كلها أو إعادة الاستقرار، كانت النتيجة واحدة: وهي أن وحدة المكان الجغرافي للقبيلة زالت بالكامل. وحتى عندما كانت الأسرة تنزل في منطقة تابعة لأراضي قبيلتها التقليدية، كانت أواصر الصلة تنقطع بين هذه الأسرة وقبيلتها؛ لأن المنطقة نفسها باتت موزَّعة على أسر مستقلّة تقطن في نواحٍ منفصلة ما لبثت أن تطوّرت إلى بلدات أو مدن مستقلة. من الناحية العملية، اتّبعت عمليةُ الاستيطان المتأخّرة برمتها النمطَ نفسه؛ حيث إن سائر البلدات التي عمرت من لا شيء أو التي أعيد تعميرها في وقت لاحق إنما عمرت على يد أسر فردية أو مجتمعة (عشائر) متّبعة النمط الاستيطاني ذاته[٦٧].

يمكن القول، إذاً، إن الطابع الانتشاري لنمط الاستيطان الحضري أو المتأخر، تجّلى في عمليات ثلاث حدثت في وقت واحد وهي: تصدُّع القبيلة أو تفرّقها إلى وحدات أسرية أصغر حجماً ثمّ تشتت هذه الأسر وانتشارها في غمرة نشاطاتها في الاستيطان وإعادة الاستيطان، وأخيراً انفراط عقد الوحدة الجغرافية لموطن القبيلة. وقد تلازمت مع هذه العمليات الثلاث عمليةٌ أخرى تمثّلت في اندلاع نزاعات بين الأسر المتفرّقة وداخل كل منها على السلطة والموارد في مناطقها التي استقرّت فيها حديثاً. وفي الغالب كثيراً ما تطوّرت هذه النزاعات إلى صراعات دموية عنيفة.

---

(٦٧) ابن عيسى، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)، ص ٢٨ ـ ٣٦، ٥٠ ـ ٥٣، ٦٢ و٧٥.

اللافت في هذا السياق أنّ المصادر الكلاسيكية كانت قبل القرن ٨هـ/ ١٤م تشير إلى القبيلة دائماً في معرض حديثها عن جغرافية اليمامة وسكانها ومستوطناتها، ولا تشير مرة واحدة إلى أسرة بعينها وبمفردها أبداً[٦٨]. وهذا ـ على الأرجح ـ لأنه لم يكن للأسرة وجود في نظر تلك المصادر. ويُستنتج مما تقوله تلك المصادر عن هذا الموضوع أنّ القبيلة كانت الوحدة الاجتماعية الوحيدة القائمة. وهذا يعكس بالتأكيد ثقافة المجتمع الغالبة آنذاك، لكنه يعكس أيضاً البنية الاجتماعية التي كانت تعبر في تلك الثقافة عن نفسها باسم المجتمع وبالنيابة عنه. فالمؤسسة المهيمنة على تلك البنية في نظر تلك المصادر هي القبيلة، لذلك من البدهي أن تكون القبيلة محطّ تركيزها في وصفها لتلك البنية.

عندما تتوقف المصادر الكلاسيكية عن الحديث عن نجد، وتبدأ المصادر النجدية المحلية بالحديث، نجد أن أكثر ما يلفت النظر في حديث هذه الأخيرة أنها تتبع نمطاً معاكساً في الكتابة عن الموضوعات نفسها بعد القرن ٨هـ/ ١٤م؛ حيث إنها تشير إلى الأسرة دائماً وإلى رؤوس الأسر، وليس إلى القبيلة[٦٩]. على السطح يبدو أن القبيلة لم تعد

---

(٦٨) المثال الرئيس في هذا الصدد هو **معجم البلدان** لياقوت الحموي، حيث لم يتحدّث عن أية بلدة أو قرية في اليمامة في ما عدا الإشارة إليها باسم القبيلة التي أقامت فيها.

(٦٩) انظر: محمد بن ربيعة، **تاريخ ابن ربيعة**، دراسة وتحقيق عبد الله بن يوسف الشبل (الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)؛ **وتاريخ الشيخ أحمد بن محمد المنقور**، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الخويطر (الرياض: مؤسسة الجزيرة، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)؛ محمد بن عمر الفاخري، **الأخبار النجدية**، دراسة وتحقيق عبد الله بن يوسف الشبل (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، [د. ت.])؛ عثمان بن عبد الله بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، حققه وعلّق عليه عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ٢ ج، ط ٤ (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)؛ ابن عيسى، المصدر نفسه، وابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ٢. أشار مؤلفو هذه المصادر كافة في حديثهم عن حوادث سياسية معيّنة أو عن تأسيس بلدة أو حركة نزوح، إلى أسرة معيّنة أو إلى جماعة من الأسر بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسة على المسرح. لكنهم لم يشيروا أبداً إلى قبيلة بهذه الصفة ولكن أشاروا إليها دائماً بوصفها مصادر هويات الأسر المستوطِنة. في الحقيقة، اتبع ابن خميس في معجمه نمطاً راسخاً في هذا الصدد عندما أدرج في معرض حديثه عن أغلب البلدات في اليمامة أسماء الأسر التي عُرف أنها تقيم في كل من تلك البلدات.

موجودة في المكان، لكنْ هناك فارق كاشف؛ فإذا لم تكن الأسرة موجودة في المصادر الكلاسيكية، فإن القبيلة في المصادر المحلية موجودة بوصفها صانعة الأحداث وموجهتها. لم يعد للقبيلة دور تؤدّيه سوى أنها مصدر الهوية لتلك الأسر التي أضحت الجهات الحقيقية والوحيدة المؤثرة والمحرِّكة في زمانها. بعبارة أخرى، إذا كانت تركيبة القبيلة تتصدّع كما سنبيّن لاحقاً، فقد بقي مفهوم القبيلة نفسه عنصراً مركزيّاً في أيديولوجية المجتمع الجديد.

لذلك، عندما تتكلم المصادر عن أحداث وقعت في منطقة العارض مثلاً، وهي المنطقة المركزية في نجد، نلاحظ أنّ الأسماء الشائعة التي ارتبطت بها تلك الأحداث والأماكن هي: الدروع والمُوالفة والزهرة وآل يزيد والمُدَيرس والمُردة. وهذه أسماء أسر تنتسب إلى قبيلة بني حنيفة[٧٠]. وقد رأينا كيف أنّ تاريخ اليمامة كان مرادفاً لاسم هذه القبيلة. أما الآن، فقد تراجعت مكانة هذا الاسم الذي كان وحيداً، وأخلى الساحة لعدة أسر وعشائر تقاسمت في ما بينها ميراث القبيلة نفسها وشرعيتها. وبحلول سنة ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م تقريباً، بات كل من هذه الأسر يحكم بلدة معيّنة بمعزل عن الأسر الأخرى. من ذلك أنّ أسرة الدروع كانت تحكم حَجْر، تلك المدينة القديمة التي كانت المقرّ الرئيس للسلطة في اليمامة، والتي أسسها عبيد بن ثعلبة باسم بني حنيفة قبل الإسلام. ويحكم فرع آخر من الأسرة نفسها الجزعة[٧١]، وحكمت أسرةُ آل يزيد بلدةَ النَّعمية والوصيل[٧٢]. وكانت أسرة المردة تترأس بلدتي المُلَيبيد والغصيبة وهما موقعان سبقا ظهور الدرعية، تلك البلدة الرئيسة التي ستكون عاصمة الدولة السعودية الأولى في القرن ١٢هـ/ ١٨م[٧٣]. واستولت أسرةُ المديرس على بلدة مِقرِن المتفرّعة من حَجْر في سنة

(٧٠) ابن بشر، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧، وابن عيسى، المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٧١) المصدران نفسهما، ج ٢، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧، وص ٣٦ ـ ٣٧ على التوالي.

(٧٢) ابن بشر، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٧٣) الفاخري، **الأخبار النجدية**، ص ٦٠.

١٠٣٧هـ/ ١٦٢٦م[٧٤]. وفي سنة ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م، استولت على بلدة مقرن أسرةٌ أخرى هي أسرة سلامة أبي زرعة[٧٥].

هذا المثال عن الحالة السياسية التي آلت إليها قبيلة بني حنيفة بعد أحد عشر قرناً من الاستقرار والتحضّر، يكشف مدى التصدع الذي كانت تتعرض له هذه القبيلة بعد القرن ٨هـ/ ١٤م. والحقيقة أنّ ما كان يحدث لبني حنيفة على هذا الصعيد يمثّل نموذجاً واضحاً للعلاقة الطردية بين استقرار القبيلة وتصدّعها، خاصة في البيئة النجدية. حيث يبدو أنه مع مستهل القرن ٨هـ بدأت اللُّحمة العصبية لهذه القبيلة بالتحلل إن لم تكن قد انحلّت بالفعل. لكن مثال بني حنيفة ليس سوى حالة واحدة تُظهر الطابعَ الانتشاري أو التشتيتي لعملية الاستيطان التي كانت تحدث في أثناء هذه الحقبة المتأخرة. حيث تورد المصادر المحلية أمثلة كثيرة تعبّر عن الشيء نفسه، وعن أسر أخرى من قبائل أخرى كان النمطُ الانتشاري نفسُه يصوغ سلوكَها الاستيطاني[٧٦]. من الحالات التي يشيع الحديث عنها في المصادر مجموعة أسر تنتمي إلى قبيلة عنزة، وكانت تعرف باسم بني وائل. وإلى مستهل القرن ٨هـ/ ١٤م كانت هذه الأسر تشاطر عشيرةَ الوهبة من قبيلة تميم السكن في بلدة أُشَيقر، في منطقة الوشم. المصدر **الأول** لحكاية هذه الأسر هو ابن لعبون أحد أحفادها، وممن سجل مدونة تاريخية عن نجد. يبدو، بحسب ابن لعبون، أن ازدياد أعداد بني وائل وتوسع أملاكهم، أثار الذعر في أوساط السكان الأصليين أي عشيرة الوهبة، من أن يجدوا أنفسهم مغلوبين على أمرهم في بلدتهم الأصلية.

---

(٧٤) ابن بشر، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١١.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٤١. أعطى ابنُ عيسى اسمين مختلفين للبلدة التي استولى عليها آل زرعة في سنة ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م. ففي وصفه **الأول** للحدث قال إن اسم البلدة هو الرياض. انظر: ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)**، ص ٤٠. وفي وصفه **الثاني**، ذكر أن اسمها مِقرن، وهو الاسم نفسه الذي ذكره ابن بشر، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٧٦) بذل الجُهَني جهداً واضحاً في جمع نشاطات الاستيطان وتحليلها وإعادة الاستيطان التي قامت بها أسر منتسبة إلى قبائل مثل قبيلة بني حنيفة وتميم وعنزة والدواسر وعيث وبني خالد ولام. انظر: **Al Juhany, «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries,» pp. 134-155 and 187-215.**

لذلك لجأت الوهبة إلى ما يبدو أنه كان حيلة وقائية أرغمت أسر بني وائل بأسرها على الخروج من البلدة. لم يتبقّ أمام بني وائل من خيار إلا الرحيل عن أُشَيقر. وهذا ما حصل بالفعل؛ حيث اتجهوا من الوشم شرقاً إلى منطقة سدير. وهناك، وتحديداً في سنة ٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م، بحسب ابن لعبون، قاموا بإعادة عمارة بلدة التوَيم القديمة، والتي كانت مهجورة حتى ذلك التاريخ(٧٧). بعد أن استقرّت عشيرة بني وائل في هذه البلدة، أخذت الأسر المتفرّعة منها بالتشتت، بما يشبه ما كان يحدث لأسر بني حنيفة، والانتشار مرة أخرى، للإقامة في بلدات أخرى قائمة أو عمارة مواقع استيطانية جديدة تتحوّل بعد ذلك إلى بلدات أو مدن معروفة. يقول ابن لعبون إنه في سنة ٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨م ارتحل إبراهيم بن حسين المدلج، من الجيل الثاني من بني وائل، إلى موقع بلدة حرمة، القريبة من التويم، وعمرها وغرسها ثم «نزل عليه كثير من قرابته وأتباعه، وتفرّد بملكها عن أبيه وإخوته»(٧٨).

---

(٧٧) ابن لعبون، **تاريخ حمد بن لعبون**، ص ٩٤ ـ ٩٥. وعلى ما ذكر ابن خميس، كانت التوَيم «بلد قديم ورد ضبطه بعدة صيغ» في المصادر الكلاسيكية، منها «توم» و«تؤم». انظر: ابن خميس، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية: معجم اليمامة**، ج ١، ص ٢١١. وقد طرح الجهني سؤالاً مشروعاً عن التواريخ التي أعطاها ابن لعبون لتأسيس مستوطنات أسر عشيرته، بني وائل. وهو يرى أنه لا بدّ من أنّ التواريخ الحقيقية متأخرة كثيراً عن تلك التي ذكرها ابن لعبون؛ حيث يرى أنه يتعيّن أن التواريخ تعود إلى الحقبة الممتدّة بين القرن ١٠هـ/ ١٦م والقرن ١١هـ/ ١٧م، لا إلى القرن ٨هـ/ ١٤م. انظر: **Al Juhany, Ibid., pp. 136-140.**

والحقيقة أن معرفة التواريخ الدقيقة لعمليات عمارة المدن والبلدات والاستيطان وإعادة الاستيطان في تلك المراحل القديمة من تاريخ نجد متعذّرة جداً، وذلك لانعدام المصادر المعاصرة. وبالتالي، فالأمر مفتوح للاجتهاد. والمؤشّرات الأولية على الاستيطان منذ القرنين الرابع والخامس، بما في ذلك حكم بني الأخيضر بشكل خاص تعزّز أنّ الموجة الجديدة لعمارة المدن وفقاً لنمط الاستيطان الانتشاري قد بدأت بشكل أو آخر حوالى القرن ٨هـ/ ١٤م، بل ربما قبل ذلك أيضاً. والقول إن هدف ابن لعبون من تقديم تاريخ استيطان أسرته كان لتأكيد حقوق ملكية أمر وارد، لكن طرد هذه الأسر (بني وائل) من أشيقر لأسباب سياسية ومعيشية، وليس قانونية، يقلل من أهمية هذا الاحتمال.

(٧٨) ابن لعبون، المصدر نفسه، ص ٩٩. ينبغي أن نشير إلى أن محقق النص التاريخي لابن لعبون يزعم أنه يوجد إصداران للنص أحدهما زيّفه نجل المؤلف. لكن المحقّق يعتقد أنه يوجد إصدار موثوق ولذلك أورد الإصدارين في طبعته. أحد الأمثلة على الفوارق بين الإصدارين تاريخ وصول أسرة إبراهيم بن حسين إلى حرمة. ففي أحد الإصدارين، ذُكر أن التاريخ هو ٧٧٠هـ، وفي الإصدار الآخر ٨٧٠هـ. ولم يتم تحديد تاريخ رحيل أسرة الهويمل عن بلدة التوَيم ولا تاريخ وصولها إلى بلدة الشقة.

يبدو أن هيمنة أسرة المدلج الكبيرة على بلدة التوَيم لم تلقَ استحسان الأسر الباقية، فاندلعت الخلافات نتيجة لذلك، وغادر على إثرها مزيد من الأسر في اتجاهات مختلفة، فنزلت طائفة من الأسر في بلدة المَجْمَعة في منطقة سدير ذاتها. وقد عمرت هذه البلدة وسط هذه الخلافات بين تلك الأسر في سنة ٨٢٠هـ(٧٩). ثم رحلت أسرة الهوَيمل عن البلدة قاصدة بلدة الشِّقّة في منطقة القُصَيم، ورحلت أسرة المبارك إلى بلدة الطَّرفية في القصيم أيضاً(٨٠). وقصدت أسرةُ آل حمد بلدةَ حريملا في سنة ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م، ونزلت أسرةُ الخُنَيزان في منطقة المِحمَل(٨١). واختارت أسرة أخرى الرحيل عن التوَيم والاستقرار في العُيَينة في منطقة العارض، البلدة التي هيمنت عليها أسرة المعمّر من تميم وحكمتها(٨٢).

لم تؤدّ هذه الهجرات الجديدة إلى توقّف حالة الصراع في التوَيم. بل إنّه تطوّر إلى صراع عنيف بين بعض فصائل أسر بني وائل في تلك البلدة وتورّط فيه بنو وائل من بلدة حرمّة هذه المرة. ففي سنة ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م، يقال إنه وقعت سلسلة من عمليات القتل والثأر استهدفت أعيان التوَيم وأدت إلى تقسيم البلدة إلى أربعة أحياء كان يحكم كلاً منها رئيسُ أسرة بشكل مستقل عن الأسر الأخرى(٨٣)، وقد استمرت هذه الحالة من عدم الاستقرار والفوضى، بحسب بعض التقديرات، لأكثر من سنة(٨٤). بتحوّل الخلافات بين هذه الأسر إلى صراعات سياسية، تأخذ منحى دموياً أحياناً، مؤشر آخر على حالة التصدّع التي بدأت تعانيها القبيلة بعد استقرارها في حواضر المدن الجديدة.

وقد تجلّى الطابع الانتشاري نفسه لعملية إعادة الاستيطان في حالة قبيلة بني تميم. والذي يبدو أنه كان لهذه القبيلة أكبر إسهام، بعد قبيلة

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٠.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٩٧.
(٨١) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ٩٦.
(٨٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.
(٨٤) ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ج ٢، ص ٣٥٧.

بني حنيفة، في توسّع الحياة الحضرية في نجد بعد القرن ٨هـ/ ١٤م. حيث مرّ معنا في الفصل السابق وفي صدر هذا الفصل أنّ هذه القبيلة كانت تستوطن كوحدة قبلية واحدة منطقةَ الوشم. لكن يبدو أنّه في وقت ما من القرن ٩هـ/ ١٥م دخلت هذه القبيلة عملية انقسام إلى أسر وعشائر مستقلة، وكان لكل منها مصالحها وطموحاتها، وهي عملية أدّت إلى تشتّت القبيلة، وإلى تقسيم منطقة الوشم إلى بلدات منفصلة خضع كل منها لحكم أسرة مهيمنة. أبرز عشائر هذه القبيلة في الوشم كانوا العناقر في ثرمدا، والوهبة في أُشَيقر، وكان بروز هاتين العشيرتين حصيلة نمط الاستيطان الانتشاري، حيث أسهمتا بشكل كبير في زيادة تأثير هذا النمط في الوقت نفسه.

تذكر المصادر أنّ تشتت وانتشار هذه القبيلة بدأ عندما رحلت أسرة حسن بن طوق من عشيرة العناقر عن موطنها في ثرمدا في الوشم في اتجاه ملهم في وادي الشعيب[٨٥]. لكنّ المصادر لم تأت على ذكر سبب رحيل هذه الأسرة عن ثرمدا. وعلى أي حال، شدّ ابن طوق وأفراد أسرته الرحال مرّة أخرى ورحل عن ملهم في سنة ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م للاستقرار في العُيَينة بمنطقة العارض. وقد اشترى موقع هذه البلدة من آل يزيد، من بني حنيفة[٨٦]. ثم تطوّرت مدينة العيينة لتصبح من أقوى المدن في نجد قبل قيام الدولة السعودية الأولى. هناك أسرة أخرى من العناقر تسمى آل أبو عليّان رحلت عن ثرمدا قاصدة منطقة القصيم حيث اشترت موقع مدينة بريدة في سنة ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م[٨٧]. وبمرور الوقت، نمت بريدة أيضاً إلى أن أصبحت البلدة الرئيسة في تلك المنطقة. وهناك أسرة ثالثة من العناقر أنفسهم، يقال لهم آل غنّام قصدت بلدة الجنوبية

---

(٨٥) ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)**، ص ٣٥.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٨٧) Al Juhany, «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries,» p. 194.

لذلك يقتبس الجُهَني عن **بلاد القصيم** للعُبَيدي و**عقد الدّرر** لابن عيسى، وكلاهما غير متوافر لهذا التحقيق.

الصغيرة في سدير قبل القرن ١٢هـ/١٨م(٨٨). وهذه ليست سوى أمثلة على أسر تنتسب إلى عشيرة واحدة، ومن قبيلة واحدة أيضاً، تسنى لها أن تحكم البلدات التي بادرت هي إلى عمارتها. هناك أسر أخرى من العشيرة ذاتها تقول المصادر إنها انتشرت في سائر نجد لكنها لم تحكم المواقع التي استوطنتها(٨٩).

ربما كان لعشيرة الوهبة التميمية الإسهام الأكبر في تطوّر الحياة الحضرية في نجد بعد القرن ٨هـ/ ١٤م. تعود هذه العشيرة إلى بلدة أُشيقر التي كانت وقتئذٍ مركزاً مهماً للعلم الديني في نجد. وعلى ما ذكر عبد الله العُثَيمين، كان أكثر من نصف علماء نجد قبل ظهور الحركة الوهّابية قد ولدوا في أشيقر(٩٠). وقد اتخذ إسهام عشيرة الوهبة في عملية الاستقرار والتحضر، شكلين لافتين:

الأول هو الزيادة الكبيرة في حجم هذه العشيرة، كما يبدو من المصادر، ما أدّى إلى رحيل عدد كبير من الأسر التي تنتمي إليها عن موطنها في أشيقر، وانتشارها في أنحاء نجد، ما زاد في سياق هذه العملية من حجم السكان المستقرّين. وفي هذا الصدد، بلغ عدد الأسر المنتسبة إلى هذه العشيرة ممّن رحل عن أشيقر، بحسب المصادر، خمساً وستين أسرة توزّعت على أربعين بلدة وقرية في سائر أنحاء نجد(٩١). بل إنّ بعض هذه الأسر رحل قاصداً مناطق نائية، مثل: الأحساء في شرق الجزيرة العربية وجنوبيّ العراق وقطر التي تنتسب الأسرةُ الحاكمة فيها الآن إلى عشيرة الوهبة(٩٢).

---

(٨٨) ابن عيسى، المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٨٩) Al Juhany, Ibid., p. 199.

(٩٠) عبد الله الصالح العثيمين، «نجد منذ القرن ١٠هـ حتى ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب،» مجلة **الدارة**، السنة ٤، العدد ٣ (١٩٧٨)، ص ٣٤.

(٩١) Al Juhany, Ibid., p. 211.

اعتمد الجُهَني في حساباته على سلسلة النسب التي ذكرها ابن عيسى. لكن الفريح الذي اقتبس من المصادر نفسها توصل إلى رقم مختلف لعدد الأسر هنا. وهو يقول إن عددها اثنتان وثلاثون أسرة. انظر: Al-Freih, «The Historical Background of the Emergence of Muhammad Ibn al-Wahhâb and his Movement,» p. 105.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

والشكل **الثاني** لإسهام هذه العشيرة هو أن أغلبية علماء نجد قبل نشأة الحركة الوهّابية كانوا، بحسب المصادر، من هذه العشيرة. بل تقول هذه المصادر أن نحواً من نصف علماء الدين في تلك الحقبة كانوا من أبناء عشيرة آل وهبة، وأن نصف هؤلاء تقريباً ينتسبون إلى ذلك الفرع من العشيرة الذي ينتسب إليه الشيخ محمد بن عبد الوهّاب مؤسّس الحركة الوهّابية(٩٣). وهذا يعكس بوضوح الدورَ المهم لمدينة أشيقر، والدور الذي اضطلعت به عشيرة الوهبة في عملية الاستيطان. لكنّ ذلك لم يكن بلا ثمن لأن توسّع هذه العشيرة وتشتّتها أخذ شكلاً عنيفاً في نجد كما سيأتي.

إن الأمثلة التي سقناها عن الأسر المنتسبة إلى بني حنيفة وبني وائل من عنزة، وبني تميم تمثّل حالات للإسهام الكبير لبعض تلك القبائل في عملية التحضّر. ولهذا السبب كانت هذه القبائل، وخاصة بني حنيفة، أوّل من عانى التأثير التشتيتي للعملية الاستيطانية الجديدة، وهو ما يتضح في التصدع الذي تعرضت له في المدن التي استقرت فيها. وكما تُظهر هذه الحالات أيضاً، فإنّ الطابع الانتشاري لنمط الحياة المستقرّة كان سائداً خلال المدة الزمنية ذاتها. لكن من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن النمط الانتشاري نفسه كان لافتاً للنظر في حالة الأسر المستقرّة التي أُرغمت قبائلها البدوية على الرحيل عن نجد نهائياً قاصدة العراق خلال الفترة ما بين القرن ١١هـ/١٧م والقرن ١٢هـ/١٨م. وهذه القبائل هي بنو لام وفروعها المغيرة وآل كثير وآل فضل(٩٤). تمثّل هذه الأسر المستقرة

(٩٣) العثيمين، المصدر نفسه، ص ٣٤. ينبغي لنا ملاحظة أنّ أغلب المصادر التي توفر هذه المعطيات والمعلومات كتبها أناس لا ينتمون فقط إلى قبيلة تميم وإنما إلى عشيرة الوهبة ذاتها. ومن أبرز هذه المصادر الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام صاحب كتاب **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، وهو الطبعة الجديدة للكتاب نفسه الذي كان في طبعته الأولى بعنوان **علماء نجد خلال ستة قرون**. وكلاهما مستخدم من بين مراجع هذه الدراسة.

(٩٤) البسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ج ٢، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠. يذكر المؤلف أن بني لام وفروعها كافة هاجرت إلى العراق، لكنها خلّفت وراءها عدداً كبيراً من الأفراد المستوطنين المشتتين على مسافات واسعة في أنحاء نجد (ج ٣، ص ٨٢٢ ـ ٨٢٣) حيث يقدّر المؤلف أن قبيلة آل كثير رحلت عن نجد قاصدة العراق في نهاية القرن ١١هـ/١٧م. وقد سرد بعضَ أسماء الأسر المنتسبة إلى تلك القبيلة والتي اختارت البقاء وعيش حياة مستقرة في نجد، وكذلك أسماء

حالة مميزة نوعاً ما لأنها لم تجد بدأ من إيثار الحياة المستقرة على قبائلها، حتى عندما رحلت تلك القبائل، وحتى عندما تخلّفت تلك الأسر عن الرحيل مع قبائلها، وأدّى ذلك إلى تشتّتها في مختلف مدن نجد الجديدة. بهذا المعنى، تكون هذه الأسر قد قطعت صلاتها السياسية والاقتصادية بقبائلها، واكتفت بفكرة حمل الهوية القبلية لتلك القبائل فحسب. هذا لا يعني بالطبع أنّ سكان البلدات الآخرين الذين بقيت قبائلهم في نجد حافظوا على علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع تلك القبائل. هذا في الواقع لم يحصل. لكنّ حالة بني لام وفروعها تخلف الأسر المستقرة في نجد بعيداً، من الناحية الجغرافية، عن قبائلهم والاكتفاء بفكرة الانتماء الأيديولوجي لها، ذلك كله، يعيد تأكيد فكرة أن التحضّر ينهي بالضرورة علاقات الأفراد المستقرين الاقتصادية والسياسية، بل الاجتماعية مع قبائلهم البدوية، سواء بقيت هذه القبيلة في نجد أم ارتحلت إلى خارج هذه المنطقة. والعلاقات الوحيدة التي أبقى عليها الأفراد المستقرون بقبائلهم، اكتسبت طابعاً أيديولوجياً تمثّل في الهوية القبلية. وهو ما يوحي بأنّ القبلية بهذا المعنى تحوّلت إلى بناء أيديولوجي خاص بالمجتمع المستقر. وحالة بني لام مثال جيد على هذه التركيبة، وإن لم تكن حالة استثنائية بأي شكل من الأشكال.

وكان عبد الله البسام قد ناقش بإيجاز صعود قبائل بني لام وهيمنتها على نجد بعد القرن ٤هـ/ ١٠م، ثم أفولها وانتقالها إلى العراق

البلدات التي عاشت فيها، منها أسرة العجاجي التي تشتتت في بلدات بريدة والأحساء وحريملا وأسرة الثابت في ضرما، والسيف في العُيَينة، واليحيى في عسير، وآل مسند في ثرمدا، والزامل في جلاجل، وفي المُزَاحمية، والقُباش في الوشم، والدعيج في مرات، وغيرها. وعلى ما ذكر البسّام، رحل بدو آل خاطر جميعهم عن نجد، ويضيف إنه إذا بقي من هؤلاء البدو أحد، يتعيّن أنه عقد حلفاً مع القبائل البدوية الأخرى. لاحظ الفرق بين سلوك الجماعتين مع أنهما من قبيلة واحدة .فقد قطعت الأسر المستوطنة علاقاتها بقبيلتها وبالتركيبة القبلية البدوية كلها، ما مكّن تلك الأسر من التفرّق والإقامة في بلدات مختلفة وفي مناطق مختلفة في نجد. والأسر البدوية التي لم تستطع الانضمام إلى قبائلها في العراق لم تستطع الإقلاع عن الحياة البدوية أيضاً ولذلك تعيّن عليها الانضمام إلى قبائل أخر عبر عقد تحالفات (ص ٧٠٩)، حيث يعتقد المؤلف أن البدو المنتمين إلى قبيلة آل فضول كافة غادروا نجد قاصدين العراق، والذين آثروا البقاء هم الأسر المتوطّنة التي تفرّقت في سائر أنحاء نجد أيضاً.

ما بين القرن ١١هـ/ ١٧م، والقرن ١٢هـ/ ١٨م[٩٥]. ثم استعرض قائمة بأسماء بعض تلك الأسر المنتسبة إلى قبيلتي آل فضول وآل كثير، وأسماء البلدات والمناطق التي أقامت فيها. من هذه البلدات حائل وأبو الكباش وعنيزة والقصب وحريملا وملهم والرياض والمزاحمية والوشم وضرما وعسير والأحساء[٩٦]. ومع رحيل القبائل الأم عن نجد أو عن الجزيرة كلها وبقاء الأسر المستقرة منتشرة وموزعة في بلدات تفصل بينها مسافات بعيدة في كل أنحاء نجد، لا بدّ من أن تلك الأسر كانت هويتها ترتبط بالبلدات التي كانت تكسب فيها رزقها ومعاشها، القدر نفسه على الأقل الذي كانت ترتبط فيه بقبائلها. بل لا بدّ من أنّ علاقاتها، وارتباط هويتها الاجتماعية كانت أقوى وأكثر أهمية وتشابكاً وتداخلاً مع تلك البلدات مما كانت مع قبائلها التي ارتحلت. الأكثر من ذلك، ومن حيث أنّ علاقة تلك الأسر مع قبائلها كانت على هذا النحو، فإنّ ارتباط هويتها بتلك القبائل كان ارتباطاً أيديولوجياً محض ومن ثَمّ كان ارتباطاً معنوياً وليس مادياً. ومع ذلك، بقي ارتباط الهوية هذا واستطاع مقاومة الاضمحلال تحت تأثير تجربة الحياة المستقرة في المدن. إلى جانب ذلك، نجد أن العناصر البدوية التي كانت تنتسب إلى القبائل نفسها، وبقيت في نجد ولم تغادرها مع من هاجر إلى خارجها، لم تستطع تغيير طريقتها في العيش، ولذلك أقامت تحالفات مع قبائل بدوية أخرى. وبقيامها بذلك تكون هذه العناصر قد غيّرت من الناحية الفعلية هويتها القبلية[٩٧].

بناء على ذلك، يمكن القول باطمئان إن نمط الاستيطان الانتشاري الحضري أدّى عملياً إلى بروز الأسرة والإعلاء من شأنها، وفي الوقت نفسه أدّى إلى أفول القبيلة كوحدة اجتماعية متماسكة في الحواضر

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٨ ـ ٤٤٠، وج ٣، ص ٧٠٩ ـ ٧١٠، ٨٢٢ ـ ٨٢٤. يقول عبد الله بن خميس، كما أشرنا من قبل، بأن هيمنة بني لام على نجد كانت ما بين القرن ٩هـ/ ١٥م، والقرن ١١هـ/ ١٧م، وليس ابتداء من القرن ٤هـ/ ١٠م، كما يقول البسام. انظر الهامش الرقم (٦٦) أعلاه.

(٩٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٧١٠ و٨٢٢ ـ ٨٢٣.

(٩٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٤٠.

الجديدة. لم تعد القبيلة في سياق هذه العملية، تلك المؤسسة القوية والموحدة لأبنائها كما كانت من قبل. وهذا واضح من حقيقة أنها لم تستطع إنهاء الصراعات المتعاظمة والمدمّرة بين العشائر والأسر المنتسبة إليها، ولا حتى الحدّ من نطاقها، ومن ثَمّ لم تكن في وضع يمكّنها من وقف تشتت تلك العشائر والأسر وتفرّقها على النحو الذي تصوّره لنا المصادر المحلية. والنتيجة هي أن الأسرة حلّت، من الناحية الفعلية، محلّ القبيلة باعتبارها الوحدة الاجتماعية المركزية في الحواضر، تضطلع بالوظائف كافة التي كانت تضطلع بها القبيلة. ومن هذه الوظائف، على سبيل المثال لا الحصر، السلطة السياسية وملكيّة المستوطنة وحماية الأفراد. كان الاستيطان الانتشاري وبروز الأسرة، نتيجة له، تعبيراً بل تجسيداً لعملية أعمق وأوسع نطاقاً بكثير، وهي عملية التصدّع البنيوي للقبيلة نفسها. وفي هذا السياق، كانت القبيلة قد دخلت في دوامة الانقسام المستمرّ بطريقة تنازلية إلى كيانات وشرائح أصغر على شكل عشائر وأسر بشكل رئيس. وكانت القوة المحرّكة والدافعة لعملية التصدع هذه تعمّق النزاعات بين الأسر التي بقيت تتوسّع في مستوطناتها. وكثيراً ما كانت تلك النزاعات تتطوّر إلى صراعات عنيفة على الموارد وعلى السلطة في تلك المستوطنات[98].

تلازم تصدع القبيلة مع النمط الجديد الذي صاغ حركة الاستيطان بعد القرن ٨هـ/ ١٤م. في هذا النمط، كانت الأسر بمفردها أو مجموعات من الأسر تنتسب إلى قبائل مختلفة أو عشائر تنتمي إلى القبيلة ذاتها، هي التي تقوم بالنشاطات الاستيطانية. ومع ازدياد عدد السكان في المستوطنة أو البلدة بما يتجاوز مواردها، كان غالباً ما يشوب العلاقات بين الأسر ميل نحو التنافس والصراع على الموارد وعلى السلطة. وكان

---

(٩٨) يذكر ابن عيسى نسب عشيرة المراشدة مبيناً كيف كبرت ثم انقسمت إلى أسر مختلفة متنافسة، وكيفية تشتت بعض هذه الأسر داخل نجد وخارجها. انظر: ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)**، ص ٣٦ ـ ٤٥. كما ينقل الجهني في تحليله لتوسع السكان المستوطنين في نجد عدة أمثلة عن المصادر المحلية على استيطان عدة أسر وتشتتها في ربوع نجد. انظر: Al Juhany, «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries,» pp. 93-94.

نمو البلدة، واحتدام المنافسة داخلها عادة يؤدي إلى صراع دموي بين الأسر الكبيرة فيها، والذين يعرفون بالرؤساء، الأمر الذي يرغم بعض الأسر على الرحيل والهجرة بحثاً عن موقع آخر تؤسّس فيه مستوطنة أو بلدات جديدة أو تعيد عمارة مستوطنة قديمة[٩٩]. وهكذا يصبح من الواضح أن عمليّات التوسّع السكاني والصراع السياسي الناجم عن ذلك داخل المدن، وحركة الاستقرار وإعادة الاستقرار التي كانت مستمرة وذات طبيعة تشتيتية، ذلك كله كان بمثابة الديناميكيات الداخلية التي كانت تعتمل وتتواطأ في ما بينها في تفتيت القبيلة وتصدّعها.

كما أشرنا من قبل، كان للاستيطان الحضري نتائج أخرى أشدّ خطورة على بنية القبيلة في الحواضر، وهي تصدّع الوحدة الجغرافية لموطن القبيلة. وقد رأينا أنّ الأسر التي كانت تنتمي إلى القبيلة الواحدة تستوطن في أثناء هجرتها ونشاطها الاستيطاني بلدةً قائمةً أصلاً، أو تبني مستوطنة لها أو تعيد عمارة أخرى قديمة. وتحت تأثير هذا النمط الاستيطاني كان شمل الأسر يتفرّق وتُرغَم، بالتالي، على الاستيطان في بلدات وفي قرى مختلفة وفي مناطق مختلفة في نجد. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا تأكيد ناحيتين متعلّقتين بنشاطات الاستيطان وإعادة الاستيطان: **الأولى**؛ هي أن أرض أو منطقة القبيلة التي ينتمي إليها المستوطنون لم تعد عاملاً في تحديد وجهة الاستقرار أو اختيار الموقع الذي سيتمّ عليه. **والثانية**؛ هي أن الاستيطان في البلدة أو القرية الجديدة لم يعد مقتصراً على أفراد منتمين إلى قبيلة واحدة بقدر اقتصاره على الأسر التي بنت تلك البلدة أو القرية. يصح القول في هذا الإطار إن مؤسسي المستوطنات كانوا يؤثرون انضمام أفراد من قبيلتهم على انضمام أفراد من قبائل أخرى، لكنّ الحقيقة هي أنّ مدى هذا التفضيل كان مفتوحاً بدرجة كبيرة من **ناحية**، وكان غير ملزِم من **ناحية أخرى**. ولذلك، كان من المتوقَّع من أبناء المستوطنة إيثار أفراد منتمين إلى عشيرتهم على الأفراد المنتمين إلى عشائر أخرى، حتى وإن كانوا ينتسبون إلى القبيلة نفسها، مع بقاء الاعتبارات السابقة ذاتها، وتأثيرها في الاستيطان في نهاية المطاف.

---

(٩٩) Al-Freih, «The Historical Background of the Emergence of Muhammad Ibn al-Wahhāb and his Movement,» pp. 93-94.

وبناءً على المنطق نفسه، كان يُتوقع إيثار الأفراد المنتمين إلى أسرة واحدة على الأفراد المنتمين إلى أسرة أخرى وهكذا. لكنّ الشيء الأهم هو أن الإيثار المعتمد على القرابة لم يعد شرطاً إلزامياً للقبول بالوافدين الجدد إلى المستوطنة. وهذا يعني أن المستوطنة كانت من حيث المبدأ مشرَّعة أمام مختلف الناس، من قبائل أخرى، ومن مناطق أخرى أيضاً. وما يجسّد لبروز مبدأ الانفتاح هذا، كان المعيار الذي اتبعه مؤسس مدينة بُرَيدة في القصيم ورئيسها لاختيار من سيسمح لهم بالاستيطان معه في هذه المدينة. تقول المصادر إن حُجَيلان بن حمد كان يُجري مقابلة مع كل وافد جديد إلى بلدته. فإذا كانت غايته البحث عن عمل، فالأرجح أنه يُحرم من فرصة الإقامة في بريدة. لكن إذا كانت نيته الاستقرار في البلدة بشكل دائم، كان الحجيلان يهبه قطعة أرض ليزرعها فضلاً عن منحه إذناً بالإقامة[100]. وعلى الرغم من أنّ حجيلان رئيس بريدة لم يطبّق على الأرجح هذا المبدأ، ويلتزم به إلا في أثناء المرحلة الأولى من تأسيس هذه البلدة، فإنّ أهميته تنبع من حقيقة أنّه مبدأ يستند إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية، وليس إلى اعتبارات قبلية تتعلّق بقبيلة المؤسّس وهي تميم.

---

(١٠٠) العبودي في: المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.